سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض

كتاب

اعتقاد أهل السنة

عن

للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي

(٢٧٧-٣٧١هـ)

وبذيله

١- جواب الإمام أحمد عن أسئلة المروذي

٢- جواب أبي بكر الخطيب البغدادي

عن سؤال بعض أهل دمشق في الصفات

٣- فصل في الثناء على أصحاب الحديث لابن عقيل

تقريظ

الشيخ العلامة حماد بن محمد الأنصاري

رحمه الله تعالى

قرأه وعلق عليه

د. جمال عزون

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع بالرياض

كِتَابُ

اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ

ح مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٢٩هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الإسماعيلي، أحمد بن إبراهيم
اعتقاد أهل السنة. / أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي؛ جمال عزون .- الرياض، ١٤٢٩هـ
٩٤ص؛ ١٧×٢٤سم.- (سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج؛ ٦٠)
ردمك: ٧ ـ ٠٥ ـ ٨٠٣٤ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨
١ ـ العقيدة الإسلامية ٢ ـ أهل السنة أ. عزون، جمال (محقق) ب. العنوان ج. السلسلة
ديوي ٢٤٠ ١٤٢٩/٤٥٩١

جميع حقوق الطبع محفوظة لدار المنهاج بالرياض

الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - الرياض
المركز الرئيسي - طريق الملك فهد - شمال الجوازات
هاتف ٤٠٦٥٥٥٣ - فاكس ٤٠٨٣٦٩٨ - ص.ب: ٥١٩٢٩ - الرياض ١١٥٥٣
الفروع - طريق خالد بن الوليد (إنكاس سابقًا) ت: ٢٣٢٢٠٩٥
حي الروابي - شارع عنيزة - ت: ٤٤٥٦٢٢٩
المدينة النبوية - طريق سلطانة - ت: ٠٤/٨٤٦٧٩٩٩
مكة المكرمة - الجميزة - الطريق النازل للحرم - ت ٠٢/٥٧٦١٣٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

تَقْرِيظٌ

بقلم الشَّيخ العَلّامَةِ حَمَّاد بن محمّد الأنصاريِّ
رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمٰن الرحيم

وبه ثقتي وعليه اتِّكالي، هذا وقد طالعتُ عملَ الباحث جَمال عَزُّون في دراسته تحقيقاً وتعليقاً «اعتقاد أهل السُّنَّةِ» للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيليّ المتوفَّى سنة (٣٧١هـ) فوجدتُ عملَه هذا أحاطَ بجوانبَ عديدةٍ في إيضاحِ وتفصيلِ فقراتِ العقيدة المحتوية على أقسام العقيدة عند السّلف وهي كالتّالي:

١ ـ عقيدتُهم في أسماء الله الحسنى وصفاته العُلى، وأنَّها وسطٌ بين الإفراط والتّفريط، والحقُّ بين هذين الباطلين؛ قال الله تعالى عن كلٍّ نِدٍّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

٢ ـ اعتقادُهم في القدر بين القدريّة والجبريّة.

٣ ـ قولُهم في الإيمان وأنَّه قولٌ وعملٌ يزيدُ وينقصُ.

٤ ـ توسُّطُ السّلف في الوعيد بين الخوارج والجهميّة، وأنَّ مُرتكب الكبيرة مؤمنٌ بإيمانه، وعاصٍ بمعصيته، ولا يخرجُ عن الإسلام بارتكاب المعصية؛ كما أنَّهم لا يشهدون لأحد بالجنة؛ إلَّا مَن شهد له النبيُّ ﷺ.

٥ ـ توسُّطُ السّلف في الصّحابة بين الخوارج والرّوافض، وأنَّ السّلف يترضَّون عن جميع الصّحابة رضي الله عنهم جميعاً.

هذا؛ وقد توَّج الباحثُ هذا العملَ بفهارسَ جيِّدةٍ.

وهذه الخدمةُ تُعدُّ من الباحث خدمةً جليلةً تُفيد مَن يريدُ أن يَعرف مجملَ عقيدة السّلف من الصّحابة والتّابعين لهم بإحسانٍ.

تنبيهٌ:

وأردتُ بهذه المناسبة أن أُنَوِّه بأنَّ السّلف في عهد الإمام أحمد بن حنبل وتلامذته وتلامذة تلامذتهم شمَّرُوا عن ساق الجِدِّ والاجتهاد في التّأليف في عقيدة الصّحابة وأتباعِهم، فكتبُوا كتباً كثيرةً في هذا الموضوع، تربُو على مائة مؤلَّفٍ، ما بين مُطوَّلٍ ومختصرٍ، ممَّا يُغني عن كتب الفلاسفة والمتكلِّمين من الجهمية والمعتزلة والأشعريّة والماتُريديّة والكرَّامية والمُقاتليّة والقدرية والجبرية والخوارج والرّوافض، فيجبُ الرُّجوع إلى كتب السّلف في الباب، والبعدُ عن كتب الفلاسفة وتلامذتهم المتكلِّمين؛ [إذ] «الخير في اتِّباع السّلف، والشرُّ في ابتداع الخَلَف».

[ورحم اللهُ من قال]:

العلمُ قال اللهُ قال رسولُه ... إن صحَّ والإجماعُ فاجْهَدْ فيهِ
ما العلمُ نَصْبَك للخلافِ سَفَاهَةً ... بين الرَّسولِ وبين رأيِ فقيهِ

كتبهُ بقلمه
أبو عبد اللّطيف حمّاد بن محمّد الأنصاريّ



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة الطّبعة الجديدة

الحمد لله وحده، والصّلاة والسّلام على من لا نبيّ بعده.

وبعد:

فهذه نشرة جديدة لكتاب «اعتقاد أَهْلِ السُّنَّة» تأليف الإمام الحافظ أبي بكرٍ أحمد بنِ إبراهيم الإسماعيلي (٢٧٧ ـ ٣٧١هـ) وبذيله جزء لطيف فيه «جواب الحافظ الكبير أبي بكر الخطيب البغدادي» (٢٧٧ ـ ٤٦٣هـ) عن سؤال بعض أهل دمشق له في الصّفات، مع تنقيحات وزيادات اقتضتها هذه الطّبعة.

والحقّ أنّ النّاس أحوج ما يكونون إلى أمثال هذه الكتب العقديّة والرّسائل السّنّيّة التي ألّفها أعلام السّنّة والحديث! نصحاً للأمّة وتذكيراً بما كان عليه السّلف الصّالح في أمور الاعتقاد والعمل، وأساس ذلك كلّه: إخلاص لله يقيك من كلّ مظاهر الشّرك، واتّباع لرسول الله ﷺ ينأى بك عن كلّ وجوه الابتداع، ولهذا قال الإسماعيلي في خاتمة كتابه هذا: «هذا أصلُ الدِّين والمذهب، واعتقادُ أئمَّة أهل الحديث، الذين لم تَشُنْهُم بدعةٌ، ولم تلبسهم فتنةٌ، ولم يخفُّوا إلى مكروه في دينٍ. فتمسَّكوا مُعتصمين بحبل الله جميعاً ولا تفرَّقوا عنه. واعلموا

أنَّ الله تعالى أوجبَ محبَّته ومغفرته لمتَّبعي رسولِه ﷺ في كتابه، وجعلهم الفرقة الناجية، والجماعة المتَّبِعة، فقال ﷻ لمَن ادَّعى أنَّه يحبُّ اللهَ ﷻ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]. نفعنا الله وإيَّاكم بالعلم، وعصمنا بالتّقوى من الزّيغ والضّلالة بمنِّه ورحمته».

إنّ الحافظين الإسماعيلي والخطيب مثال من أئمّة الحديث وأعلام الهدى الذين أرشدوا إلى هدي السّلف في الحفاظ على جماعة المسلمين والحذر من كلّ أمر يخلّ بأمن الجماعة وينشر فيها الفرقة التي هي شرّ وعذاب.

ومن أعظم ذلك بليّة: الخروج على وليّ أمر المسلمين وإمامهم، التي جرّت على امتداد تاريخنا الإسلامي بلايا كلّها دماء وحروب، ورزايا كلّها فتن وندوب، فلا جرم أن أسهب حول خطورة الخروج هؤلاء الأئمّة في كلّ عصر ومصر، امتثالاً لأمر رسول الله ﷺ الذي أمر بالجماعة والطّاعة وحذّر من الفرقة والخروج. وهذا الحافظ الإسماعيلي حين يقول في هذا الكتاب ـ حاكياً عن أهل السّنّة ـ:

«ويرونَ الصّلاةَ ـ الجمعة وغيرها ـ خلفَ كلِّ إمام مسلم، بَرّاً كان أو فاجراً؛ فإنَّ الله ﷻ فرض الجمعةَ وأمر بإتيانها فرضاً مطلقاً، مع علمه تعالى بأنَّ القائمين يكون منهم الفاجرُ والفاسقُ، فلم يستثنِ وقتاً دون وقت، ولا أمراً بالنِّداء للجمعة دون أمرٍ. ويرون جهادَ الكفار معهم وإن كانوا جَوَرَةً. ويرون الدُّعاءَ لهم بالإصلاح والعَطْفِ إلى العَدْلِ. ولا يرون الخُروجَ بالسّيف عليهم. ولا القتالَ في الفتنة».

إنّ تعطيل هذا الأصل أدّى قديماً وحديثاً إلى فتن لم تحمد إطلاقاً عقباها، ووُسم بالضّلال من أوقدها وأحياها؛ ولهذا قال العلّامة ابن أبي العزّ شارح «الطّحاويّة» ـ رحمه الله تعالى ـ:

«وأما لزومُ طاعتهم وإن جاروا فلأنَّه يترتَّب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعافُ ما يحصل من جَوْرِهم، بل في الصّبر على جورهم تكفيرُ السّيِّئات ومضاعفة الأجور؛ فإنَّ الله تعالى ما سلَّطهم علينا إلَّا لفساد أعمالنا، والجزاءُ من جنس العمل، فعلينا الاجتهادُ في الاستغفار والتّوبة وإصلاح العمل... فإذا أراد الرعيَّة أن يتخلَّصوا من ظلم الأمير الظالم، فليتركوا الظُّلم».

وقال الإمام ابن القيّم ـ رحمه الله تعالى ـ في إعلام الموقعين (٣/ ١٥):

«من تأمّل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغائر رآها من إضاعة هذا الأصل، وعدم الصّبر على منكر فطلب إزالته، فتولّد ما هو أكبر منه، فقد كان رسول الله ﷺ يرى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها، بل لمَّا فتح الله مكة وصارت دارَ إسلام عزم على تغيير البيت وردِّه على قواعد إبراهيم، ومنعه من ذلك ـ مع قدرته عليه ـ خشيةُ وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك؛ لقرب عهدهم بالإسلام، وكونهم حديثي عهد بكفر، ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد لما يترتّب عليه من وقوع ما هو أعظم منه، كما وجد سواء».

وفّقنا الله للإخلاص والاتّباع، وجنّبنا الشّرك والابتداع، وثبّت في ديار المسلمين أمنهم، وقوّى في قلوبهم إيمانهم، وأصبغ بالسّنّة أعمالهم، وأصلح دائماً أقوالهم، وحبّب فيما بينهم رعيّتهم وولاتهم، وكثّر علماءهم وأحبارهم، وزاد صلحاءهم وأخيارهم، وهدى فجّارهم وأشرارهم، وجعل الجنّة دارهم، وختم بلا إله إلّا الله أعمالهم.

وكتب:

د. جمال عزّون

في مدينة الرّياض بتاريخ ٢١ صفر ١٤٢٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا وسيِّئات أعمالنا، من يهدِه اللهُ فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمّداً عبدُه ورسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعدُ:

فقد ألَّف أهلُ الحديثِ والأثرِ مؤلَّفاتٍ كثيرةً في بيان عقيدة السّلف وتوضيحها، ومن ذلك رسائلُ لطيفةٌ ضمَّتْ مُجملَ الاعتقاد، وقد سردَ بعضَها أصحابُ المطوَّلات،

وأبرزُهم الحافظُ أبو القاسم اللالكائيُّ (ت:٤١٨هـ) في كتابه الجليل «شرحُ أصول اعتقاد أهل السُّنَّةِ والجماعةِ»؛ فقد عقد[١] باباً ضمّنَهُ ما رُوي عن السّلف في جُمَلِ اعتقاد أهل السُّنَّةِ، أورد فيه اعتقاد الثّوري والأوزاعيّ وابن عُيينة وأحمد بن حنبلٍ وابن المدينيّ وأبي ثورٍ والبخاريّ وأبي زُرعة وأبي حاتم والتُّستري وابن جريرٍ الطبريّ[٢]. واعتقادُ الإمام الحافظِ الإسماعيليّ من هذا الباب[٣].

وهو[٤] الإمامُ، الحافظُ، الحجَّةُ، الفقيهُ، شيخُ الإسلام، أبو بكر أحمدُ بن إبراهيم بن إسماعيل بن العبَّاس، الجرجانيُّ الإسماعيليُّ، الشَّافعيُّ، صاحبُ «الصّحيح» المستخرج على صحيح البخاري، وشيخُ الشّافعية، مولدُه في سنة سبعٍ وسبعين ومائتين.

كتب الإسماعيليّ الحديثَ بخطِّه وهو صغيرٌ مميِّز، وطلبَ في سنة تسعٍ وثمانين وبعدَها، وصنَّف تصانيفَ عديدة، تشهدُ له بالفضل والإمامة في الفقه والحديث.

---

(١) انظر ١/ ١٥١ ـ ١٨٣.

(٢) طُبع مؤلَّف الطبري مفرداً باسم: «صريح السنة»، بتحقيق: بدر المعتوق.

(٣) ويعود الفضل ـ بعد الله تعالى ـ إلى فضيلة شيخنا العلَّامة حماد بن محمّد الأنصاري ـ رحمه الله تعالى ـ الذي نبَّهني إلى وجود نسخةٍ من «اعتقاد الإسماعيلي» في قسم مخطوطات الجامعة الإسلامية، وشجَّعني على تحقيقه، ويسَّر لي الاستفادةَ من مكتبته العامرة.

(٤) اختصرته من سير الذّهبي ١٦/ ٢٩٢، وانظر ترجمةً مفصّلةً عن الإسماعيليّ في: مقدّمة معجم أسامي شيوخه، الذي قام بتحقيقه د. زياد محمّد منصور.

قال الحاكمُ: كان الإسماعيليُّ واحدَ عصرِه، وشيخَ المحدِّثين والفقهاء، وأجلَّهم في الرئاسة والمروءة والسّخاء، ولا خلافَ بين العلماء من الفريقين وعقلائهم في أبي بكر.
قال حمزةُ: مات أبو بكر في غرَّة رجب سنة إحدى وسبعين وثلاث مائة، عن أربع وتسعين سنة.

مصنَّفاتُه:

ذكر له محقِّقُ كتاب المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي[١] د. زياد محمّد منصور سبعةَ عشر مصنَّفاً هي:

١ ـ المعجم في أسامي شيوخه.

٢ ـ المستخرج على صحيح البخاري.

٣ ـ المدخل إلى صحيح البخاريّ، وفيه اعتراضاتٌ عليه، والجواب عنها[٢].

٤ ـ المسند الكبير.

٥ ـ مسند عمر.

٦ ـ مسند عليّ.

٧ ـ مسند يحيى الأنصاريّ.

٨ ـ حديث يحيى بن أبي بكر.

٩ ـ الفوائد.

١٠ ـ العوالي.

---

(١) انظر ١/١٦٦ ـ ١٦٧، مع إضافاتٍ يسيرةٍ زدتُّها عليه.
(٢) الروداني: صلة الخلف بموصول السّلف (ص:٤٠٧).

١١ ـ كتابُ أحاديثِ الأعمش.

١٢ ـ حديث، يوجد مع أجزاء محدِّثين آخرين في المكتبة الظاهرية بدمشق ضمن المجموع رقم: ٣١.

١٣ ـ سؤالاتُ السَّهمي.

١٤ ـ معجم الصحابة.

١٥ ـ سُؤالات البرقاني.

١٦ ـ رسالةٌ في العقيدة إلى أهل جيلان، ذكرها الصّابونيُّ[١] وابن تيمية[٢].

١٧ ـ كتابٌ في الفقه.

١٨ ـ كتابُ اعتقادِ أهل السُّنَّةِ، وهو هذا.

١٩ ـ جمعُ حديثِ مِسْعَر[٣]، ذكره ابن رجب الحنبليّ[٤].

عقيدتُه:

الحافظُ أبو بكر الإسماعيليُّ سلفيُّ الاعتقاد على طريقة أهل الحديث والأثر؛ ولذا قال ابن كثيرٍ: «صنَّف فأفادَ وأجَاد، وأحسنَ الانتقادَ والاعتقادَ»[٥].

ويتَّضح هذا جليّاً بثلاثة أمور:

---

(١) في شرح حديث النّزول ٥١ ـ ٥٢.
(٢) في شرح حديث النّزول ٥١ ـ ٥٢. وانظر نصَّها ٩ ـ ١٠.
(٣) فات هذا الكتاب محقق المعجم فليُستدرك.
(٤) في فتح الباري ١/ ٢٩٢، ٧/ ٤٤٥، ٨/ ٢١٨.
(٥) البداية والنهاية ١١/ ٢٩٨.

الأوّل: كتابُه هذا «اعتقادُ أهلِ السُّنَّةِ».

الثّاني: أقوالٌ له في العقيدةِ تناقلها كثيرٌ من أئمة هذا الشّأن.

الثّالث: رسالتُه في العقيدة التي أرسلها إلى أهل جيلان.

قال الحافظ أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرّحمن الصابونيّ[١]:

«وقرأتُ في رسالة الشّيخ أبي بكر الإسماعيليّ إلى أهل جيلان[٢]: إنَّ الله سبحانه ينزلُ إلى السّماء الدّنيا على ما صحَّ به الخبرُ عن الرّسول ﷺ، وقد قال الله ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، ونؤمنُ بذلك كلِّه على ما جاء، بلا كَيْفٍ، فلو شاء سبحانه أن يبيِّن لنا كيفيةَ ذلك فعل[٣]، فانتهينا إلى ما أحكمه، وكففنا عن الذي يتشابه؛ إذ كنَّا قد أُمرنا به في قوله ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]»[٤].

---

(١) عقيدة السّلف أصحاب الحديث ٢٧.

(٢) جيلان: اسم لبلاد كثيرة من وراء بلاد طبرستان. معجم البلدان ٢/ ٢٠١.

(٣) في شرح حديث النزول ٥٢: «أن يبيِّن كيف ذلك فعل».

(٤) وهناك نصٌّ آخر نقله أبو عثمان الصابوني عن الإسماعيلي فقال ٩: «فأمَّا اللفظ بالقرآن، فإنَّ الشيخ أبا بكر الإسماعيلي رحمه الله ذكر في رسالته التي صنَّفها لأهل جيلان؛ قال فيها: إنَّ من زعم أنَّ لفظه بالقرآن مخلوق يريد به القرآن؛ فقد قال بخلق القرآن».

دراسة الكتاب

أوّلاً: توثيقُ نسبته لأبي بكر الإسماعيليّ:

معتقدُ الإسماعيليِّ أخرجه ابن قُدامة[١] قال: أخبرنا الشّريفُ أبو العباس مسعودُ بن عبد الواحد بن مطرٍ الهاشميُّ، قال: أخبرنا الحافظُ أبو العلاء صاعدُ بن سَيَّارٍ الهرويُّ، أخبرنا أبو الحسن عليُّ بن محمّد الجرجاني، أخبرنا أبو القاسم حمزةُ بن يوسف السَّهميُّ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيليُّ [بكتاب: «اعتقاد السُّنَّةِ» له] قال:

«اعلمُوا ـ رحمنا الله وإيَّاكُم ـ أنَّ مذهبَ أهلِ الحديث أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ...» فذكره. ومن طريقِ ابن قدامة أخرجه الذهبيُّ[٢] فقال: «أخبرنا إسماعيلُ بن عبد الرّحمن ابن الفرَّاء، أخبرنا الشّيخُ مُوَفَّقُ الدِّين عبدُ الله...».

وهذا الإسناد قال عنه العلَّامة الألبانيُّ[٣]: «رجاله كلُّهم

---

(١) في ذمّ التّأويل ١٧.

(٢) في العلوّ ١٦٧، وتذكرة الحُفّاظ ٣/٤٤٩، وسير أعلام النّبلاء ١٦/ ٢٩٥.

(٣) مختصر العلوّ ٤٩.

ثقاتٌ معروفون، غير مسعود بن عبد الواحد الهاشميّ فلم أجد له ترجمةً».

ثم وجدتُ الحافظَ الذهبيَّ قد جزمَ بصحّةِ إسناده، فقال في كتابه «الأربعين»: «وهذا المعتقدُ سمعناه بإسنادٍ صحيحٍ عنه[1] ـ أي عن الحافظ أبي بكر الإسماعيليّ ـ».

وإضافةً إلى السّماعات الموجودة في آخر الكتاب يمكن للنّاظرِ الاستئناسُ بنقلين عن الإسماعيليّ من عَلَمين هُما:

١ ـ شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ:

فقد قال في كتابه الجليل «درء التعارض»:

«الأقوالُ التي ليس لها أصلٌ في الكتاب والسُّنَّة والإجماع؛ كأقوال النُّفاة التي تَقُولها الجهميّةُ والمعتزلةُ وغيرُهم، وقد يدخلُ فيها ما هو حقٌّ وباطلٌ، هم يَصفون بها أهلَ الإثبات للصِّفات الثَّابتة بالنّصِّ؛ فإنَّهم يقولون: كلُّ مَن قال: إنَّ القرآنَ غيرُ مخلوقٍ، أو: إنَّ الله يُرى في الآخرة، أو: إنَّه فوقَ العالم؛ فهو مجسِّمٌ حشويٌّ.

---

(١) كتاب الأربعين في صفات ربِّ العالمين ١١٨. فلعلّ الحافظَ الذّهبيَّ وقف على ترجمة مسعود هذا، وإخال جهالتَه في مثل هذا الموطن لا تضرّ؛ لأنّه إسنادُ كتابٍ منقولٍ في الغالب بالوِجادة، وهي ممّا يُتساهل فيها ما لا يُتساهل في أسانيد الرّوايات، خاصّةً مع شهرة الكتاب عند الأقدمين.

ويبدو أن مسعوداً هذا من أهل بيت حنابلة، فثمة ترجمة لابن أحمد وحفيديه أكمل وأفضل، وهم مذكورون بالحديث والسماع على غير واحد. انظر: تاريخ الإسلام وفيات (٥٧٥هـ)، (٦٣٤هـ)، ومختصر تاريخ الدّيثي ١/ ١٤٤.

وهذه الثّلاثةُ ممَّا اتَّفق عليها سلفُ الأمّةِ وأئمَّتُها، وحكى إجماعَ أهل السُّنّة عليها غيرُ واحدٍ من الأئمّةِ العالِمين بأقوال السّلف؛ مثل: أحمد بن حنبل، وعليّ بن المديني، وإسحاق بن إبراهيم، وداود بن علي... **ومثل أبي بكر الإسماعيليّ**...»[١].

وتلك المسائلُ الثّلاثُ التي أوردها شيخُ الإسلام قد ضمَّنها الإسماعيليُّ كتابَه «اعتقاد أهل السّنّة» فقال: «وأنَّه ﷻ استوى على العَرْشِ بلا كَيْفٍ... ويقولُون: القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ... ويعتقدون جوازَ الرُّؤية من العباد المتَّقين لله ﷻ في القيامة دون الدُّنيا، ووجوبها لمن جعلَ اللهُ ذلك ثواباً له في الآخرة...».

٢ ـ الحافظُ ابنُ حجر العسقلانيّ:

فقد قال في كتابه «فتح الباري» ـ ناقلاً عن الإسماعيليّ ما يتعلَّق بالتَّفريق بين الإيمان والإسلام ـ: «وقد حكى ذلك الإسماعيليُّ عن أهل السُّنّة والجماعة قالوا: إنَّهما تختلفُ دَلالتهما بالاقتران، فإن أُفرد أحدُها دخل الآخرُ فيه»[٢].

وهذا النصُّ موجودٌ بمعناه في كتاب الإسماعيلي حيث قال:

«وقال كثيرٌ منهم: إنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ، والإسلام فعلُ ما فُرض على الإنسان أن يفعلَهُ، إذا ذُكر اسمٌ على حِدَتِه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١: ١٦٨).

(٢) فتح الباري ١/ ١٠٥.

مضموماً إلى الآخَر فقيل: المؤمنون والمسلمون جميعاً أو مُفردين؛ أُريد بأحدهما معنًى لم يُرد بالآخَر، وإن ذُكر أحدُ الاسمين شمل الكُلَّ وعمَّهُم...»[١].

وبعد كتابة ما سبق رأيتُ الحافظ ابن رجب الحنبلي ذكرَ نصَّ ما ذكرَهُ أبو بكر الإسماعيليُّ في مسألة الإيمان والإسلام واختلاف دلالتهما بالاقتران فقال:

«قال أبو بكر الإسماعيلي في رسالته إلى أهل الجبل[٢]: قال كثيرٌ من أهل السُّنَّة والجماعة: إنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ، والإسلام فعلُ ما فرضَ اللهُ على الإنسان أن يفعلَهُ...» إلى قوله: «وإذا ذُكر أحدُ الاسمين شملَ الكُلَّ وعمَّهُم»[٣]، وهذا النصُّ بعينه ورد في كتاب الإسماعيليّ[٤]؛ فالحمدُ لله على توفيقه.

ثانياً: عنوانُ كتابِ الإسماعيلي:

يُلاحظ النّاظرُ هذه العناوين:

١ ـ اعتقادُ أهل السُّنَّةِ.

٢ ـ اعتقادُ السُّنَّةِ.

---

(١) انظر: الفقرة رقم: ٢٨.

(٢) فللإسماعيلي رسالتان:
الأولى: رسالته إلى أهل جيلان، وقد سبق ذِكرُ نصِّها.
الثّانية: رسالته إلى أهل الجبل، وهو كتاب اعتقاد أهل السّنّة هذا.

(٣) في جامع العلوم والحكم ٢٧.

(٤) انظر: الفقرة رقم: ٢٨.

فقد أسند الحافظ الذهبيُّ[١] «عن حمزة بن يوسف الحافظ: أنبأنا أبو بكرٍ أحمدُ بن إبراهيم بكتاب **اعتقاد السُّنَّةِ** قال: اعلمُوا رَحِمَكُم اللهُ...» إلى أن قال الذهبي: «ثم سردَ سائرَ اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ...».

٣ ـ اعتقادُ الإسماعيليّ.

ففي السّماع الثّاني والثّالث: «سمع جميعَ **اعتقاد الإسماعيلي** على الشّيخ الإمام...»، وفي السّماع الثّالث لجواب الخطيب: «قرأتُ جميعَه وفيه **اعتقادُ الإسماعيلي**، وجوابُ أبي بكر الخطيب...».

٤ ـ رسالته العقدية إلى أهل الجبل كما ورد في كلام ابن رجب.

وقد اخترتُ الثّاني ـ «اعْتِقَادُ السُّنَّةِ» ـ؛ لِما أسنده الذهبيُّ كما سبقَ، مُضافاً إليه كلمة: «أهل»؛ أي: «اعتقادُ أهلِ السُّنَّةِ»، لقول الحافظ الذهبي السّابق، ولكونه أتمَّ وأوضحَ، والله تعالى أعلم.

ثالثاً: وصفُ المخطوطِ:

قال العلَّامةُ الألبانيُّ[٢]: «هو محفوظ في ظاهرية دمشق، ينقصُ أسطرٌ من أوَّله، تُستدرك ممَّا نقله المصنِّف هنا، وهو في المجموع: ١٦/ ٣٨ ـ ٤٤».

وله صورة في قسم مخطوطات الجامعة الإسلامية تحت رقم ١٦ ـ مجاميع، ضمن مجموع نادر ضمّ ما يلي:

١ ـ من عَوالي حديث الحافظ ضياء الدِّين المقدسي [١ ـ ١٧].

---

(١) في كتابه العلوّ ١٦٧.

(٢) مختصر العلوّ ٢٢٨.

٢ ـ الجزءُ الثّاني من فوائد أبي القاسم الحِنّائي [١٨ ـ ٣٧].

٣ ـ اعتقادُ الإسماعيليّ [٣٨ ـ ٤٣].

٤ ـ عقيدةُ الخطيب البغداديّ [٤٣ ـ ٤٥].

٥ ـ جزءٌ فيه أحاديث عَوالٍ وحكاياتٌ وأشعارٌ، جمعها الحافظُ ضياء الدِّين المقدسيُّ [٤٦ ـ ٥٣].

٦ ـ الجزءُ الثّالث والتّاسعُ من الفوائد العوالي المنتقاة من أصول مسموعات أبي عبد الله القاسم بن الفضل الأصبهانيّ [٥٤ ـ ٧٩].

٧ ـ الجزء الثّالث منها [٦٤ ـ ٧٩].

٨ ـ حديثُ غلام ثعلب، لأبي عمر الزاهد، الجزء الثّالث منه [٨١ ـ ٨٧].

٩ ـ جزءٌ فيه: ثلاث مجالس من أمالي أبي محمّد الحسن بن أحمد المخلدي [٩٠ ـ ٩٣].

١٠ ـ جزءٌ في فضل أمير المؤمنين عليٍّ بن أبي طالب، من أمالي الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن الشَّافعي [٩٥ ـ ١٠٠].

١١ ـ جزء فيه مجلس من أمالي أبي الحسن علي بن عمر القزويني [١٠٣ ـ ١٠٦].

والنّسخة الخطّيّة تقعُ في خمس ورقات.

والنَّقصُ الذي يُوجد في أوّل المخطوط يُستكمل ممّا يلي:

١ ـ رسالةُ ذمِّ التّأويل لابن قدامة المقدسيّ، وسياقُه فيه أكمل؛ إذ حوى زياداتٍ لا تُوجد في سياق الذَّهبيّ.

٢ ـ كتبُ الحافظ الذّهبيّ التالية:

أ ـ العلو للعليِّ الغفَّار.

ب ـ تذكرة الحفاظ.

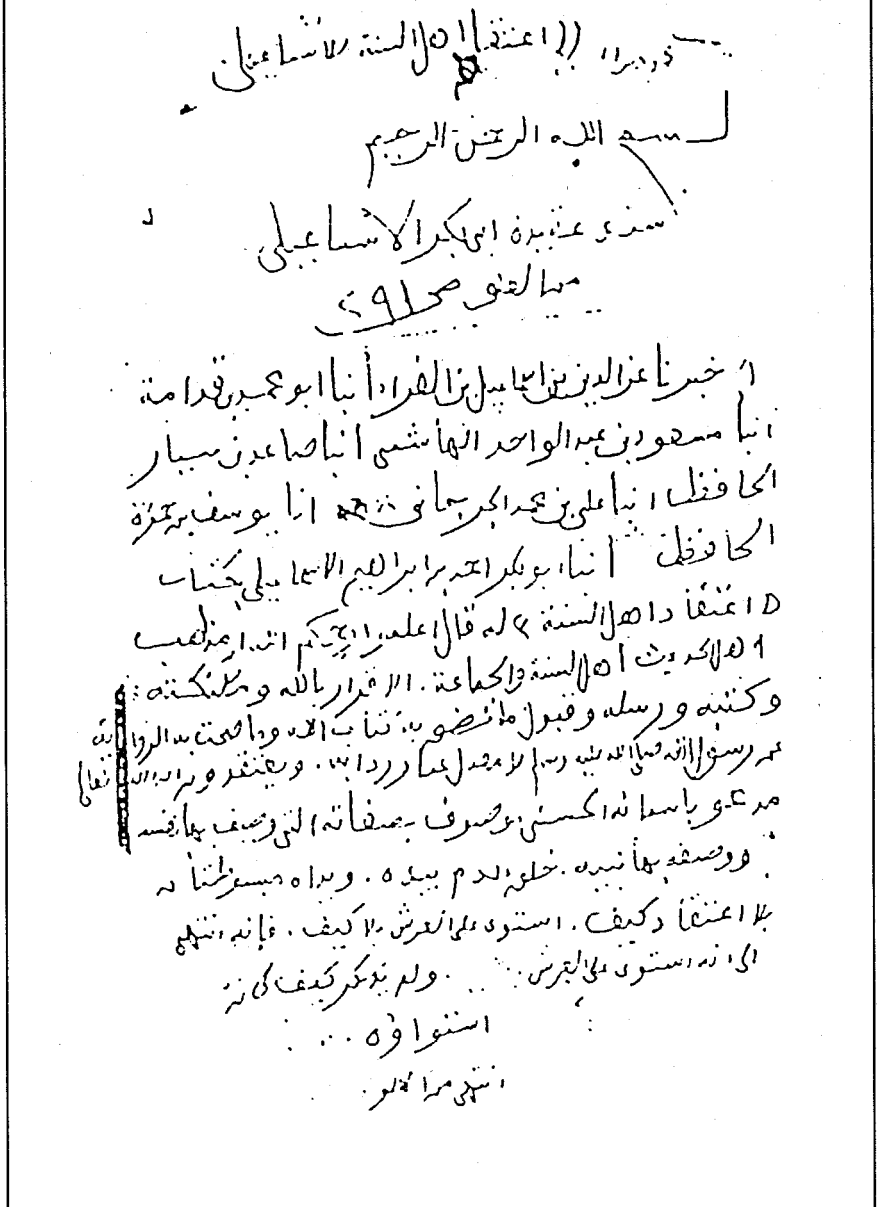
ج ـ كتاب الأربعين في صفات ربِّ العالمين.

د ـ سير أعلام النُّبلاء.

وصلّى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

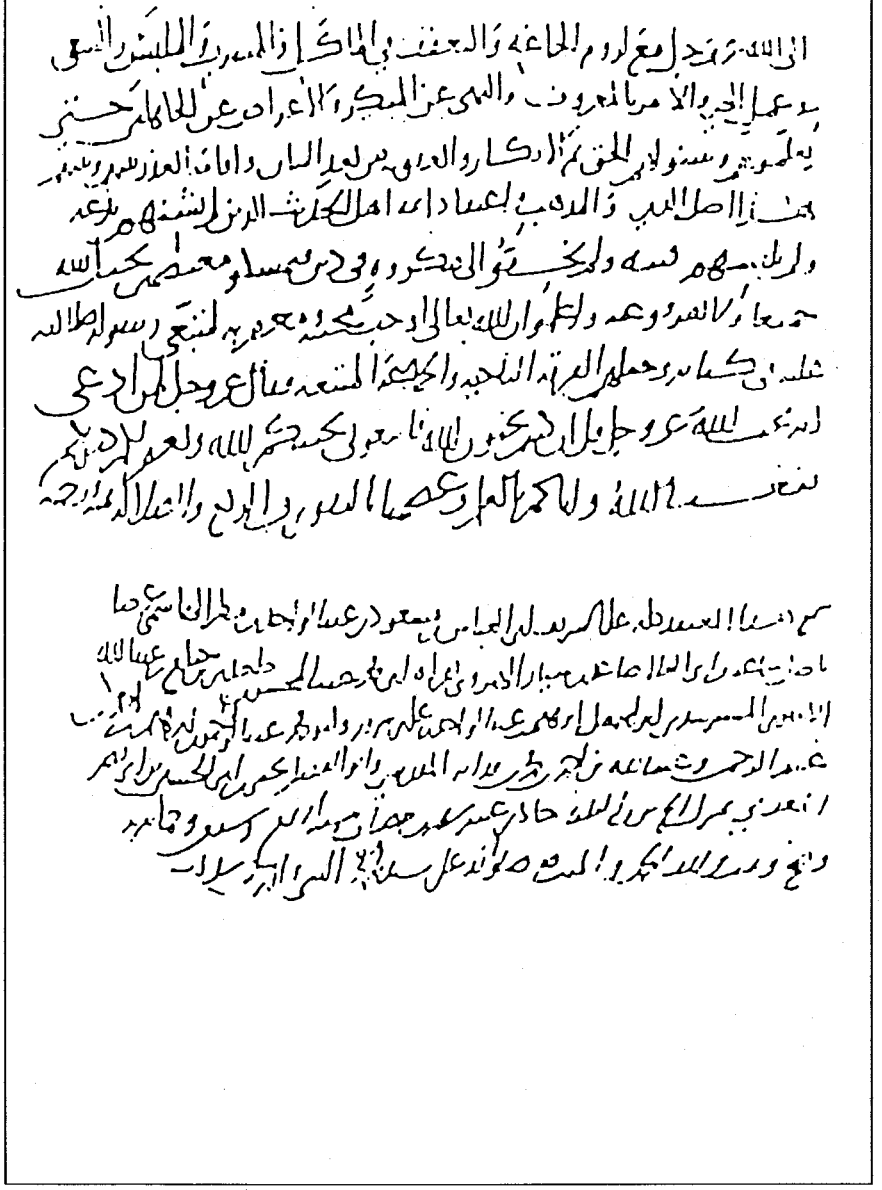


نماذج
من النّسخة الخطّيّة



صورةٌ من النَّقص الموجود في أوّل المخطوط منقولاً من كتاب العلوّ للحافظ الذهبي، وهو بخطّ شيخنا العلّامة حمّاد بن محمّد الأنصاريّ رحمه الله تعالى

صورة الورقة الأولى من «اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ»



صورة الورقة الأخيرة من «اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ»

اعتقادُ أَهْلِ السُّنَّةِ
لأبي بكرٍ الإسماعيليّ

[بسم الله الرّحمن الرّحيم][١]

اعلمُوا ـ رحمنا الله وإيَّاكم ـ: أنَّ مذهبَ[٢] أهلِ الحديث ـ أهل السُّنَّةِ والجماعة ـ:

١ ـ الإقرارُ باللهِ وملائكتِه وكُتبِه ورُسلِه.

٢ ـ وقَبولُ ما نطق به كتابُ الله تعالى، وما صحَّت به الرِّواية عن رسول الله صلى الله عليه [وآله][٣] وسلَّم؛ لا مَعْدِلَ عمَّا وردا به[٤]، ولا سبيل إلى ردِّه؛ إذ كانوا مأمورين باتِّباع الكتابِ والسُّنَّةِ، مضموناً لَهُم الهُدى فيهما، مشهوداً لهم بأنَّ نبيَّهم ﷺ يَهدي إلى صراطٍ مستقيم[٥]، مُحَذّرين في مُخالفته الفتنةَ والعذابَ الأليم[٦].

---

(١) زيادة منِّي.

(٢) وعند الذهبي: «رحمكم اللهُ: ـ أنّ مذاهب».

(٣) زيادة عند الذهبي.

(٤) في تذكرة الحفاظ: «لا معدل عن ذلك»، وفي الأربعين في صفات ربِّ العالمين: «نعدل».

(٥) هداية إرشاد وبيان؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشُّورى: ٥٢].

(٦) كما قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النُّور: ٦٣]. ولإمام دار الهجرة قصّةٌ مع رجل قال له: مِن أين أُحرم؟ قال: «من حيث أحرم رسول الله ﷺ»، فأعاد عليه=

٣ ـ ويعتقدُون أنَّ الله تعالى مدعوٌّ بأسمائِه الحُسنى[١]، موصوفٌ بصفاتِه التي سمَّى ووصفَ بها نفسَه ووصفَه بها نبيُّه ﷺ.

٤ ـ خلقَ آدمَ بيدِه[٢].

٥ ـ و﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٣]، بلا اعتقادِ كَيْفٍ.

٦ ـ وأنَّه ﷻ ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ بلا كيفٍ[٤]، فإنَّ الله تعالى أنهى[٥] إلى أنَّه ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، ولم يذكُر كيف كان استواؤُه[٦].

٧ ـ وأنَّه مالكُ خَلْقِهِ، وأنشأهُم لا عن حاجةٍ إلى ما خَلَقَ، ولا لمعنىً دعاهُ إلى أنْ خلَقَهم، لكنَّه فعَّالٌ لما يشاءُ، ويحكمُ ما يريد، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾، والخَلْقُ مَسؤولُون عمَّا يفعلون[٧].

= مراراً، قال: فإن زدتُ على ذلك؟ قال: «فلا تفعل؛ فإنِّي أخاف عليك الفتنة»، قال: وما في هذه من فتنة؛ إنَّما هي أميالٌ أزيدها؟! قال: «فإنَّ الله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ الآية»، انظر: الباعث على إنكار البدع والحوادث ٩١ لأبي شامة.

(١) قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].

(٢) قال تعالى: ﴿يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

(٣) قال تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

(٤) إلى هنا ساقه الذهبي في التذكرة ٣/ ٩٤٩، والسّير ١٦/ ٢٩٥.

(٥) هكذا عند ابن قدامة. وعند الذهبي في العلوّ: «فإنَّه انتهى إليَّ».

(٦) إلى هنا ساقه الذهبي في العلوّ ١٦٧، وقال بعد ذلك: «ثم سردَ سائرَ اعتقادِ أهل السُّنَّةِ».

(٧) قال تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

٨ ـ وأنَّه مدعوٌّ بأسمائه الحسنى، وموصوفٌ بصفاته التي سَمَّى ووصفَ بها نفسَه، وسمَّاه ووصفَهُ بها نبيُّه ﷺ.

٩ ـ لا يُعجزُه شيءٌ في الأرض ولا في السّماء[١].

١٠ ـ ولا يُوصف بما فيه نَقْصٌ أو عَيْبٌ أو آفةٌ؛ فإنَّه ﷻ تَعالى عن ذلك.

١١ ـ وخلقَ آدمَ عليه السلام بيدِه.

١٢ ـ ويداهُ مبسوطتان يُنفق كيفَ يشاءُ، بلا اعتقادِ كيفَ يَدَاهُ[٢]؛ إذ لم ينطق كتابُ الله تعالى فيه بكَيْفٍ.

١٣ ـ ولا يُعتقد فيه الأعضاءُ والجوارحُ، ولا الطُّولُ والعَرْضُ، والغِلَظُ والدِّقَّةُ[٣]، ونحو هذا ممَّا يكون مثلُه في الخلق؛ فإنَّه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٤]، تبارك وجهُ ربِّنا ذي الجلال والإكرام.

---

(١) قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤].

(٢) سبق قريباً ذِكْرُ الحافظ أبي بكر الإسماعيليّ هذه الفقرة والتي قبلها، فلعلَّه تكرارٌ من النّاسخ.

(٣) هذه العبارات لم تَرِد في الكتاب والسُّنة، ولم تُؤثر عن السّلف الصالح، بل هي من عبارات المتكلِّمين، الذين درجُوا على النّفي المفصّلِ للصّفات والإثبات المجمل لها، فكان الأوْلى بالمصنِّف رحمه الله الاستغناء عنها وسلوك منهج السّلف في الإثبات المفصّل والنّفي المجمل.

(٤) قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].
قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية ٢/ ٥٢٣: «طريقة سلف الأمة وأئمَّتها! أنَّهم يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل؛ إثبات بلا =

١٤ ـ ولا يقولون: إنَّ أسماءَ الله غيرُ الله كما يقولُه المعتزلةُ والخوارجُ وطوائفُ من أهل الأهواء[١].

١٥ ـ ويُثبتون أنَّ له وجهاً، وسمعاً، وبصراً، وعلماً، وقدرةً، وقوَّةً، وعزَّةً، وكلاماً؛ لا على ما يقولُه أهلُ الزَّيغ من المعتزلةِ وغيرِهم، ولكن كما قال تبارك وتعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦] وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]،

= تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، إثبات الصفات، ونفي مماثلة المخلوقات؛ قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، فهذا ردٌّ على الممثِّلة، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، ردٌّ على المعطِّلة. فقولهم في الصفات مبنيٌّ على أصلين:
أحدهما: أنَّ الله ﷻ منزَّهٌ عن صفات النَّقص مطلقاً، كالسِّنَة والنَّوم والعجز والكسل والجهل وغير ذلك.
والثّاني: أنَّه متَّصفٌ بصفات الكمال التي لا نقص فيها، على وجه الاختصاص بما له من الصفات، فلا يُماثله شيء من المخلوقات في شيء من الصفات».

(١) مسألة الاسم والمسمَّى: هل هو هو؟ أو هل هو غيره؟ مِن المحدَثات التي لم تُعرف في عهد السّلف الأوائل. قال ابن جرير الطبري في صريح السنة ٢٦: «وأمَّا القولُ في الاسم: أهو المسمَّى أم غير المسمَّى؟! فإنَّه من الحماقات الحادثة التي لا أثرٌ فيها فيُتَّبع، ولا قولٌ من إمام فيُستمع؛ فالخوضُ فيه شينٌ، والصَّمت عنه زين، وحسبُ امرئٍ من العلم به والقولِ فيه: أن ينتهي إلى قول الله ﷻ ثناؤُه الصّادق، وهو قوله: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ويعلم أنَّ ربَّه هو الذي: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ [طه: ٥، ٦]، فمن تجاوز ذلك فقد خاب وخسر وضلَّ وهلك».
وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/ ٢٠٤ ـ ٢١٥، ومجموع الفتاوى ٦/ ١٨٦، ١٨٧، ٢٠٦، وشرح العقيدة الطحاوية ١٣١.

وقال: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧][(١)]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

١٦ ـ فهو تعالى ذُو العلم، والقوَّةِ، والقدرةِ، والسَّمعِ، والبصرِ، والكلام، كما قال تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩]، ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود: ٣٧]، وقال: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

١٧ ـ ويقولُون ما يقولُه المسلمون بأَسْرِهم: ما شاء اللهُ كان، وما لم يشأ لا يكون؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠][(٢)].

١٨ ـ ويقولُون: لا سبيلَ لأحدٍ أن يخرُجَ عن علم الله، ولا أن يغلبَ فعلُه وإرادتُه مشيئةَ الله، ولا أن يُبدِّلَ علمَ الله، فإنَّه العالِمُ لا يجهل ولا يسهُو، والقادرُ لا يُغلَبُ.

---

(١) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره ٤/٢٣٧: «﴿بِأَيْيْدٍ﴾ أي: بقوَّة، قاله ابن عباس ومجاهد وقتادة والثوري وغير واحد».

(٢) قال ابن أبي العز ـ بعد إيراده هذه الآية ونظائرها ـ: «إلى غير ذلك من الأدلّة على أنَّه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وكيف يكونُ في ملكه ما لا يشاء؟! ومن أضلُّ سبيلاً وأكفرُ ممَّن يزعم أنَّ الله شاء الإيمانَ من الكافرِ والكافرُ شاء الكفرَ، فغلبت مشيئةُ الكافرِ مشيئةَ الله؟! تعالى اللهُ عمَّا يقولون علوّاً كبيراً» شرح العقيدة الطحاوية ١٥٣.

١٩ ـ ويقولُون: القرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ، وإنَّه كيفما تصرَّف؛ بقراءةِ القارئ له وبلفظِه، ومحفوظاً في الصُّدور، مَتْلُوّاً بالألسُن، مكتوباً في المصاحف، غير مخلوقٍ[(١)]، ومَن قال بِخَلْقِ اللَّفظ بالقرآن يريدُ به القرآن فقد قال بِخَلْقِ القرآن[(٢)].

٢٠ ـ ويقولُون: إنَّه لا خالق على الحقيقة إلَّا الله ﷻ، وإنَّ أكساب العباد كلَّها مخلوقةٌ لله، وإنَّ الله يَهدي من يشاء، ويُضلُّ من يشاء، لا حُجَّةَ لِمَن أضلَّه الله ﷻ ولا عُذْرَ، كما

---

(١) قد ألِّف في المسألة مصنَّفات مفردة، منها كتاب: الردُّ على من يقول القرآن مخلوق، لأحمد بن سلمان النجَّاد، والحيدة لعبد العزيز الكناني، وانظر: شرح أصول الاعتقاد ٢/ ٢٢٧ للالكائي.

(٢) قد بحث شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذه القضية، وذكر أنَّ هذا الخلاف واقعٌ بين أهل الحديث أنفسهم، فقال في درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٦ ـ ١٥٧: «وكان أهل الحديث قد افترقوا في ذلك، فصار طائفةٌ منهم يقولون: «لفظنا بالقرآن غير مخلوق»، ومرادهم: أنَّ القرآن المسموع غير مخلوق، وليس مرادهم صوت العبد، كما يُذكر ذلك عن أبي حاتم الرازي ومحمّد بن داود المصّيصي وطوائف غير هؤلاء، وفي أتباع هؤلاء مَن قد يُدخل صوت العبد أو فعله في ذلك أو يقف، ففهم ذلك بعض الأئمة، فصار يقول: أفعال العباد [و] أصواتهم مخلوقة، ردّاً على هؤلاء، كما فعل البخاري، ومحمّد بن نصر المروزي، وغيرهما من أهل العلم والسنة».

وقد أيَّد ابنُ تيمية مذهب البخاري ومَن قال بقوله، فقال: «والذين قالوا ذلك من أهل السنة والحديث ـ أي: التلاوة غير المتلو والقراءة غير المقروء ـ أرادوا بذلك أنَّ أفعال العباد ليست هي كلام الله، ولا أصوات العباد هي صوت الله، وهو الذي قصده البخاري، وهو مقصود صحيح». وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/ ٣٤٩ للالكائي، والحُجَّة في بيان المحجة ٢/ ١٩٤ ـ ١٩٧ للأصبهاني.

قال الله ﷻ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وقال: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾، وقال: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٢٩ ـ ٣٠]، وقال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وقال: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢]، ومعنى ﴿نَبْرَأَهَا﴾: نخلُقَها؛ بلا خلافٍ في اللُّغة[١].

وقال مخبراً عن أهل الجنَّة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقال: ﴿لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]، وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩].

٢١ ـ ويقولُون: إنَّ الخير والشرَّ والحلوَ والمرَّ بقضاء من الله ﷻ أمضاه وقدَّره، لا يملكون لأنفسهم ضرّاً ولا نفعاً، إلَّا ما شاء الله[٢].

---

(١) قال الإمام الطبري في تفسيره جامع البيان ١٣/٢٣٣: «يقول: من قبل أن نبرأ الأنفس؛ يعني: من قبل أن نخلقها، يُقال: قد برأ الله هذا الشّيء، بمعنى: خلقه، فهو بارئُه».

(٢) عقد ابن القيّم في كتابه شفاء العليل ٣٦٤ باباً في تنزيه القضاء الإلهي عن الشرّ، وممَّا قال: «تبارك وتعالى عن نسبة الشرِّ إليه، بل كلُّ ما نُسب إليه فهو خيرٌ، والشرُّ إنَّما صار شرّاً لانقطاع نسبته وإضافته إليه، فلو أُضيف إليه لم يكن شرّاً، وهو سبحانه خالقُ الخير والشرّ، فالشرُّ في بعض مخلوقاته لا في خلقه وفعله، وخَلْقُه وفعلُه وقضاؤُه وقدرُه خيرٌ كلُّه...».

٢٢ ـ وإنَّهم فقراءُ إلى الله ﷻ، لا غِنى لهم عنه في كلِّ وقتٍ[١].

٢٣ ـ وإنَّه ﷻ ينزلُ إلى السّماء، على ما صحَّ به الخبرُ عن رسولِ الله[٢] بلا اعتقادِ كَيْفٍ فيه[٣].

٢٤ ـ ويعتقدُون جوازَ الرُّؤية من العباد المتَّقين لله ﷻ في القيامة دون الدّنيا، ووجوبَها لمَن جعل ذلك ثواباً له في الآخرة كما قال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

٢٥ ـ وقال في الكُفّار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطفّفين: ١٥]، فلو كان المؤمنون كلُّهم والكافرون كلُّهم لا يرونَهُ كانُوا بأجمعهم عنه محجُوبين.

---

(١) قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥].

(٢) روى البخاري ٣/ ٢٥ ـ ٢٦، ومسلم رقم: ٧٥٨، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ينزل ربُّنا كلَّ ليلةٍ إلى السّماء الدّنيا حين يَبقى ثُلثُ اللّيل الآخِر...». وقد ألَّف الحافظُ الدّارقطنيُّ مصنَّفاً خاصّاً في المسألة سمَّاه كتاب النّزول، وبسط شيخُ الإسلام شرح حديث النّزول في كتابٍ له جليل للغاية.

(٣) وانظر ـ أيضاً ـ مسألة النزول في: شرح اعتقاد أهل السنة ٣/ ٤٣٤ ـ ٤٥٣ للالكائي، وكتاب السنة ١/ ٢١٦ ـ ٢٢٤ لابن أبي عاصم، والحجّة في بيان المحجة ١/ ٢٤٨ لقوام السنة، والتوحيد ١/ ٢٨٩ ـ ٣٢٧ لابن خزيمة. قال الحافظ ابن خزيمة: «نشهد شهادة مقرٍّ بلسانه، مصدِّقٍ بقلبه، مستيقنٍ بما في هذه الأخبار من ذِكْرِ نزول الربِّ، من غير أن نصف الكيفيّة؛ لأنَّ نبيَّنا المصطفى لم يصف لنا كيفيّة نزول خالقنا من سماء الدُّنيا، وأعلمنا أنَّه ينزل...».

٢٦ ـ وذلك من غير اعتقاد التّجسيم في الله ﷻ، ولا التَّحديد له، ولكن يرونَه جلَّ وعزَّ بأعينِهم على ما يشاءُ هو بلا كَيْفٍ[١].

٢٧ ـ ويقولُون: إنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ ومعرفةٌ، يزيدُ بالطّاعة، وينقصُ بالمعصية، ومَن كثرت طاعتُه أزْيَدُ إيماناً ممَّن هو دونه في الطاعة[٢].

٢٨ ـ ويقولُون: إنَّ أحداً من أهل التّوحيد ومَن يُصلِّي إلى قبلة المسلمين، لو ارتكب ذنباً أو ذنوباً كثيرةً، صغائرَ أو كبائرَ، مع الإقامةِ على التّوحيد لله[٣]، والإقرارِ بما التزمه وقَبِلَهُ

---

(١) انظر مبحث الرؤية في: كتاب الرّؤية للحافظ الدّارقطني، وضوء السّاري إلى معرفة رؤية الباري لأبي شامة المقدسي، وأصول الاعتقاد ٤/ ٤٥٤ ـ ٥٢٢ للالكائي، والحجّة في بيان المحجّة ٢/ ٢٣٦ لقوام السّنّة، وشرح العقيدة الطّحاوية ص١٨٨، وغيرها.

قال ابن أبي العز: «وهذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدِّين وأجلِّها، وهي الغايةُ التي شمَّر إليها المشمِّرون، وتنافس المتنافسون، وحُرمها الذين هم عن ربِّهم محجوبون، وعن بابه مردودون».

(٢) أُفردت مسائل الإيمان في مصنَّفات خاصة، منها: الإيمان لابن أبي شيبة، وابن منده، والعدني، وابن تيمية، وغيرهم. قال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر في التمهيد: «أجمع أهل الفقه والحديث على أنَّ الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلَّا بنيَّة، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلُّها عندهم إيمان». نقله شيخ الإسلام ابن تيمية في الإيمان ٣١٣.

(٣) قال الطّحاويُّ: «وأهلُ الكبائر من أمّة محمّد ﷺ في النّار لا يُخلَّدون إذا ماتوا وهم موحِّدون...». =

عن الله، فإنَّه لا يكفر به، ويَرجُون له المغفرة ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨][(١)].

٢٩ ـ واختلفُوا في مُتعمِّدي ترك الصّلاة المفروضة حتى يذهب وقتُها من غير عُذْرٍ؛ فكفَّره جماعةٌ؛ لما رُوي عن النّبيّ ﷺ أنَّه قال: «بين العَبدِ وبين الكُفرِ تركُ الصّلاة»[(٢)]، وقوله: «من تركَ الصّلاةَ فقد كفرَ»، و«من تركَ الصّلاةَ فقد برئت منه ذِمَّةُ الله»[(٣)].

= قال ابن أبي العزِّ في شرحها ٤١٧: «هو ردٌّ لقول الخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد أهل الكبائر في النّار...».

(١) قال ابن جرير الطبري في جامع البيان ٨/ ٤٥٠: «وقد أبانت هذه الآيةُ أنَّ كلَّ صاحبِ كبيرةٍ ففي مشيئة الله، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه عليه، ما لم تكن كبيرتُه شِرْكاً بالله». وقال ابن الجوزي في زاد المسير ٢/ ١٠٣: «وفي قوله: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ نعمةٌ عظيمةٌ من وجهين: أحدهما: أنَّها تقتضي أنَّ كلَّ ميّتٍ على ذنبٍ دون الشِّرك لا يُقطع عليه بالعذاب وإن مات مصرّاً، والثّاني: أن تعليقه بالمشيئة فيه نفعٌ للمسلمين، وهو أن يكونوا على خوفٍ وطمعٍ».

(٢) أخرجه أبو داود ٤/ ٣٠٣، رقم: ٤٦٧٨، والترمذي ٥/ ١٣، رقم: ٢٦٢٠، وابن ماجه ١/ ٣٤٢، رقم: ١٠٧٨، عن أبي الزّبير، عن جابر بن عبد الله به، قال الترمذي: «حسنٌ صحيحٌ». ورواه مسلم في صحيحه ١/ ٨٨ بلفظ: «بين الرجل وبين الشّرك والكفر تركُ الصلاة»، وفيه صرَّح أبو الزبير بالسّماع فانتفت شبهةُ تدليسه، وانظر: صحيح التّرغيب والتّرهيب ١/ ٢٩٨، والإيمان رقم: ٤٤، ٤٥ ـ تحقيق العلّامة الألباني رحمه الله تعالى.

(٣) الحديث مركَّبٌ من حديثين:
الأوّل: «من ترك الصلاة فقد كفر». وفي معناه أحاديثُ كثيرةٌ، أقربُها لفظاً: ما رواه أحمد ٥/ ٣٤٦، والتّرمذي ٥/ ١٣، رقم: ٢٦٢١، والنسائي ١/ ٢٣١، رقم: ٤٦٣، وابن ماجه ١/ ٣٤٢، رقم: ١٠٧٩، عن بريدة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «العهدُ الذي بيننا وبينهم=

٣٠ ـ وتأوَّل جماعةٌ منهم أنَّه يريدُ بذلك مَن تركها جاحداً لها، كما قال يوسفُ عليه السّلام: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [يوسف: ٣٧]، تركَ جُحودٍ [(١)].

٣١ ـ وقال كثيرٌ منهم: إنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ، والإسلام فعلُ ما فُرض[(٢)] على الإنسان أن يفعلَهُ، إذا ذُكر كلُّ اسمٍ على حِدَتِهِ مَضمُوماً إلى الآخَر فقيل: المؤمنون والمسلمون جميعاً أو مفردين، أُريد بأحدهما معنًى لم يُرد بالآخر[(٣)]، وإن[(٤)] ذُكر أحدُ الاسمين شملَ الكُلَّ وعَمَّهُم.

= الصّلاةُ، فمن تركَها فقد كفرَ». قال الترمذي: «حسن صحيح»، وصحّحه الحاكم ١/٧٢٦، ووافقه الذهبيُّ.

الثّاني: «من ترك الصّلاة فقد برئت منه ذمَّةُ الله».

وفي معناه أحاديث، منها: ما رواه ابن ماجه ٢/١٣٣٩، رقم: ٤٠٣٤ عن أبي الدّرداء ﷺ قال: «أوصاني خليلي ﷺ: أن لا تُشرك بالله شيئاً وإن قُطِّعْتَ وحُرِّقْتَ، ولا تترك صلاةً مكتوبةً مُتعمِّدا، فمن تركها متعمِّداً فقد برئت منه الذِّمة...». قال الحافظ في التلخيص ٢/١٤٨: «وفي إسناده ضعف». أما البوصيري في مصباح الزجاجة ٤/١٩٠ فقال: «هذا إسناد حسن، شهر مختلف فيه»، وقد صحّحه الألبانيُّ لشواهده. انظر: الإرواء رقم: ٢٠٢٦، وصحيح الترغيب والترهيب ١/٢٩٩.

(١) في المخطوط زيادة كلمة: الكفر، والمعنى بها غامضٌ غير ظاهر، لذا حذفتُها؛ إذ المعنى بدونها واضحٌ جليٌّ، وقد قال الحافظُ الصّابونيُّ في عقيدة السّلف ٧٥: «ولم يكن ـ أي: يوسف ـ تلبَّس بكفر فارقه، ولكن تركه جاحداً له»، وانظر: الصلاة وحكم تاركها لابن القيم، فإنَّه أحسن ما أُلف في هذه المسألة.

(٢) في جامع العلوم والحكم: «فعلُ ما فرضَ اللهُ...».

(٣) في المصدر السّابق: «به الآخر».

(٤) في المصدر السّابق: «وإذا». =

٣٢ ـ وكثيرٌ منهم قالوا: الإسلامُ والإيمانُ واحدٌ، فقال الله ﷻ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، فلو أنَّ الإيمانَ غيرُه لم يُقبل.

وقال: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥، ٣٦].

٣٣ ـ ومنهم مَن ذهب إلى أنَّ الإسلامَ مختصٌّ

= واعلم أنَّ هذا النصَّ عزاه ابنُ رجب للإسماعيليّ فقال في جامع العلوم والحكم ٢٧: «قال أبو بكر الإسماعيلي في رسالته إلى أهل الجبل: قال كثيرٌ من أهل السُّنة والجماعة: إنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ...»، وذكر النصّ سواء، وانظر: ما تقدّم من مبحث عنوان الكتاب.

هذا، وقد نبَّه شيخُ الإسلام ابن تيمية إلى خطأ من ظنَّ أنَّ آية الذّاريات تقتضي أنَّ مسمَّى الإيمان والإسلام واحد فقال: «جاء في الكتاب والسُّنّة وصفُ أقوام بالإسلام دون الإيمان فقال تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]، وقال تعالى في قصّة قوم لوطٍ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذّاريات: ٣٥]، وقد ظنَّ طائفةٌ من النّاس أنَّ هذه الآيةَ تقتضي أنَّ مسمَّى الإيمان والإسلام واحدٌ وعارضوا بين الآيتين، وليس كذلك، بل هذه الآيةُ تُوافق الآية الأولى؛ لأنَّ الله أخبر أنَّه أخرج من كان فيها مؤمناً، وأنَّه لم يجد إلَّا أهلَ بيتٍ من المسلمين؛ وذلك لأنَّ امرأةَ لوطٍ كانت في أهل البيت الموجودين، ولم تكن من المخرجين الذي نجوا، بل كانت من الغابرين الباقين في العذاب، وكانت في الظّاهر مع زوجها على دينه، وفي الباطن مع قومِها على دينهم، خائنةً لزوجها، تدلُّ قومَها على أضيافه... فلم تدخُل في قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وكانت من أهل البيت المسلمين وممَّن وُجد فيه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾، وبهذا تظهرُ حكمةُ القرآن، حيث ذكرَ الإيمانَ لما أخبر بالإخراج، وذكرَ الإسلامَ لما أخبر بالوجود»، مجموع الفتاوى ٧/ ٤٧٢ ـ ٤٧٤.

بالاستسلام لله والخضوع له، والانقيادِ لحُكْمِه فيما هو مؤمنٌ به، كما قال: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

وقال: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١٧]، وهذا ـ أيضاً ـ دليلٌ لمن قال: هما واحدٌ(١).

٣٤ ـ ويقولُون: إنَّ الله يُخرج من النّار قوماً من أهل التّوحيد بشفاعة الشّافعين [و] برحمته.

٣٥ ـ وإنَّ الشّفاعةَ حقٌّ.

٣٦ ـ وإنَّ الحوضَ(٢) حقٌّ.

٣٧ ـ والميزان(٣) حقٌّ.

---

(١) قال ابن تيمية رحمه الله: «قد صار النّاسُ في مسمَّى الإسلام على ثلاثة أقوال: قيل: هو الإيمان، وهو اسمان لمسمّى واحد، وقيل: هو الكلمة... لكن التّحقيق ابتداءً هو ما بيَّنه النّبيُّ ﷺ لما سُئل عن الإسلام والإيمان، ففسَّر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالأصول الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بين الإسلام والإيمان أن نجيب بغير ما أجاب به النبيُّ ﷺ، وأما إذا أفرد اسم الإيمان فإنَّه يتضمَّن الإسلام، وإذا أُفرد الإسلام فقد يكون مع الإسلام مؤمناً بلا نزاع» الإيمان ٢٤٦.

(٢) انظر وصفه: صحيح البخاري ١١/ ٤٦٣ ـ الفتح، وشرح أصول الاعتقاد ٦/ ١١١٦، وشرح الطّحاوية ١٩٠، ولوامع الأنوار ٢/ ١٩٤، والتّذكرة ٣٤٧ ـ ٣٥٤ للقرطبيّ، وغيرها.

ولحافظ الأندلس بقي بن مخلد جزء في الحوض، طبع بتحقيق: الدّكتور. عبد القادر صوفي، وفّقه الله تعالى.

(٣) ولمرعي الحنبلي كتاب فيه سمَّاه: «تحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان»، مطبوع متداول.

٣٨ ـ والحساب حقٌّ.

٣٩ ـ ولا يقطعُون على أحدٍ من أهل الملَّةِ أنَّه من أهل الجنَّة أو أنَّه من أهل النّار؛ لأنَّ علمَ ذلك مُغَيَّبٌ عنهم، لا يَدْرُون على ماذا يموتُ؟ أعلى الإسلام أم على الكفر[١]؟ ولكن يقولون: إنَّ من مات على الإسلام، مجتنباً للكبائر والأهواء والآثام، فهو من أهل الجنَّة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ـ ولم يذكُر عنهم ذنباً ـ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٧ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾ [البينة: ٧، ٨].

٤٠ ـ ومَن شهد له النبي ﷺ بعينه بأنَّه من أهل الجنَّة، وصحَّ له ذلك عنه، فإنَّهم يشهدون له بذلك؛ اتِّباعاً لرسول الله ﷺ، وتصديقاً لقوله[٢].

٤١ ـ ويقولُون: إنَّ عذابَ القبر حقٌّ، يُعذِّبُ الله من استحقَّه إن شاء، وإن شاء عفا عنه؛ لقوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۚ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، فأثبتَ لهم ما بقيت الدُّنيا عذاباً

---

(١) قال الصابونيُّ في عقيدة السّلف ٨٢: «ولذلك يقولون: إنَّا مؤمنون إن شاء الله، أي: من المؤمنين الذين يُختم لهم بخيرٍ إن شاء الله».

(٢) قال الصابوني في عقيدة السّلف أصحاب الحديث ٨٣: «فأمّا الذين شهد لهم رسولُ الله ﷺ من أصحابه بأعيانهم بأنَّهم من أهل الجنّة، فإنَّ أصحاب الحديث يشهدون لهم بذلك؛ تصديقاً للرّسول ﷺ فيما ذكره ووعده لهم، فإنَّه ﷺ لم يشهد لهم بها إلَّا بعد أن عرف ذلك، والله تعالى أطلعَ رسولَه ﷺ على ما شاء من غيبه، وبيان ذلك في قوله ﷻ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦ ـ ٢٧].

بالغُدوِّ والعَشيِّ دون ما بينهما، حتّى إذا قامت القيامةُ عُذِّبوا أشدَّ العذابِ، بلا تخفيفٍ عنهم كما كان في الدُّنيا(١).

وقال: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ يعني: قبل فناء الدُّنيا؛ لقوله تعالى بعد ذلك: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤]، بَيَّنَ أنَّ المعيشةَ الضَّنْكَ قبل يومِ القيامة، وفي معاينتنا اليهودَ والنَّصارَى والمشركينَ في العيش الرَّغْدِ والرَّفاهةِ في المعيشة ما يُعلم به أنَّه لم يُرِد به ضِيق الرِّزق في الحياة الدُّنيا؛ لوجودنا مشركين في سَعةٍ من أرزاقهم، وإنَّما أراد به بعد الموتِ قبل الحشر(٢).

٤٢ ـ ويُؤمنُون بمسألة مُنْكَرٍ ونَكِيرٍ(٣)، على ما ثبت به

---

(١) قال ابن كثير في تفسيره ٧/ ١٣٦: «وهذه الآيةُ أصلٌ كبيرٌ في استدلال أهل السُّنة على عذاب البرزخ في القبور وهي قوله: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦]».

(٢) أورد الحافظ ابن كثير في تفسيره أحاديثَ مرفوعةً لبيان أنَّ الآية في عذاب القبر منها قوله ٥/ ٣١٧: «وقال ـ أيضاً ـ [يعني: البزار]: حدّثنا أبو زرعة: حدَّثنا أبو الوليد: حدَّثنا حمّاد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النّبي ﷺ: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ قال: عذاب القبر. إسنادٌ جيِّد».

(٣) أخرج الترمذيُّ في السنن ٣/ ٣٨٣، رقم: ١٠٧١، وابنُ حبّان في صحيحه ـ الإحسان، ٧/ ٣٨٦، رقم: ٣١١٧، والبيهقيُّ في إثبات عذاب القبر ٥٦، وابنُ أبي عاصم في السُّنة ٢/ ٤١٦، رقم: ٨٦٤، والآجريُّ في الشّريعة ٣٦٥، وابنُ أبي الدّنيا في كتاب القبور ـ كما في إتحاف السّادة المتقين ١٠/ ٤١٣، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قُبر الميت ـ أو قال: أحدكم ـ أتاه مَلكان أسودان أزرقان يُقال لأحدهما المنكر والآخر النكير...» الحديث. قال الترمذي: «حديث أبي هريرة=

الخبرُ عن رسول الله ﷺ مع قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧] وما ورد تفسيرُه عن النّبي ﷺ[(١)].

٤٣ ـ ويرون تركَ الخُصومات والمراء في القرآن وغيره؛ لقول الله ﷻ: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [غافر: ٤]؛ يعني: يجادل فيها تكذيباً بها[(٢)]. والله أعلم.

٤٤ ـ ويُثبتون خلافةَ أبي بكرٍ رضي الله عنه بَعْدَ رسول الله ﷺ؛ باختيار الصّحابة إيّاه[(٣)].

= حديث حسن غريب». وقال الألباني في الصحيحة ٣/ ٣٨٠: «إسناده جيِّد». وقال: «وفيه ردٌّ على مَن أنكر من المعاصرين تسمية الملكين بالمنكر والنّكير».

(١) روى البخاري ٨/ ٣٧٨، ومسلم ٤/ ٢٢٠١، عن البراء بن عازب رضي الله عنه: أنّ رسول الله ﷺ قال: «المسلم إذا سُئل في القبر يشهدُ أن لا إله إلّا الله وأن محمّداً رسولُ الله؛ فذلك قولُه: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾»، وهذا لفظُ البخاريّ.

(٢) وقال ابن جرير الطبري ٢٤/ ٤٢: «يقول تعالى ذِكْرُهُ: ما يخاصم في حُجج الله وأدلّته على وحدانيته بالإنكار لها إلّا الذين جحدُوا توحيدَه».

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «التّحقيق في خلافة أبي بكر رضي الله عنه ـ وهو الذي يدلُّ عليه كلامُ أحمد ـ أنها انعقدت باختيار الصّحابة ومبايعتهم له، وأن النّبي ﷺ أخبر بوقوعها على سبيل الحمد لها والرّضا بها، وأنه أمر بطاعته وتفويض الأمر إليه، وأنه دلّ الأمة وأرشدهم إلى بيعته؛ فهذه الأوجهُ الثلاثةُ: (الخبرُ، والأمرُ، والإرشادُ) ثابتٌ من النبي ﷺ» مجموع الفتاوى ٥/ ٤٨. ثم أورد ابنُ تيمية الأحاديث الدالّة على هذا، وقال ٥/ ٤٩: «فثبتت صحّةُ خلافته ووجوب طاعته بالكتاب والسُّنة والإجماع، وإن كانت إنما انعقدت بالإجماع والاختيار».

٤٥ ـ ثمّ خلافة عمر ﷺ بعد أبي بكرٍ ﷺ؛ باستخلاف أبي بكر إيّاه[١].

٤٦ ـ ثمّ خلافة عثمان ﷺ؛ باجتماع أهل الشُّورى وسائرِ المسلمين عليه عن أمر عمر[٢].

٤٧ ـ ثمّ خلافة عليّ بن أبي طالب ﷺ؛ ببيعة من بايع من البدريّين: عمّار بن ياسر، وسهل بن حنيف، ومن تبعهما من سائر الصّحابة، مع سابقته وفضله.

٤٨ ـ ويقولون بتفضيل الصّحابة الذين ﷺ؛ لقوله: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

٤٩ ـ وقوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٠].

٥٠ ـ ومَن أثبتَ الله رضاه عنه لم يكن منه بعد ذلك ما يُوجب سخطَ الله ﷻ، ولم يُوجَب ذلك للتّابعين إلّا بشرط الإحسان[٣]، فمَن كان من التّابعين من بعدهم لم يأت بالإحسان؛ فلا مَدْخَلَ له في ذلك.

---

(١) «واتفاق الأمة بعده عليه»؛ كما قال ابن أبي العزّ في شرح الطّحاويّة ٤٧٩.

(٢) تُراجع قصّة بيعته في صحيح البخاري ٧/ ٥٩ ـ ٦٢.

(٣) وليعلم أنَّ عبارة: «والتّابعين لهم بإحسان» لها أصلٌ في السُّنة، فقد روى أحمد ٣/ ٤٦٨، ٤٦٩ عن مجاشع بن مسعود ﷺ: أنَّه أتى النبيَّ ﷺ بابن أخ له يُبايعه على الهجرة، فقال رسول الله ﷺ: «لا، بل يُبايع على الإسلام؛ فإنَّه لا هجرة بعد الفتح، ويكون من التّابعين بإحسان»، نبَّه عليه العلّامةُ الألبانيُّ في الصّحيحة ١/ ٥٢١، رقم: ٢٩٠، وعنون له=

٥١ ـ ومَن غاظه مكانُهم من الله، فهو مخوفٌ عليه ما لا شيءَ أعظمَ منه ـ يعني الكفر ـ؛ لقوله ﷻ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]، فأخبر أنَّه جعلهم غيظاً للكافرين.

٥٢ ـ وقالوا بخلافتهم؛ لقول الله ﷻ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، فخاطب بقوله: ﴿مِنكُمْ﴾ مَن نزلت الآيةُ وهو مع النّبي ﷺ على دِينه فقال بعد ذلك: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا﴾ [النور: ٥٥][1].

٥٣ ـ فمكَّن الله بأبي بكر الصديق وعمر وعثمان الدِّين

= بقوله: «أصل قولهم: والتّابعين لهم بإحسان».

قال ابن كثير في تفسيره ٧/ ٣٤٣: «ومن هذه الآية انتزع الإمامُ مالك رحمه الله في رواية عنه تكفيرَ الرّوافض الذين يُبغضون الصّحابة، قال: لأنَّهم يغيظونهم، ومَن غاظ الصّحابة فهو كافرٌ؛ لهذه الآية، ووافقه طائفةٌ من العلماء على ذلك، والأحاديثُ في فضائل الصّحابة والنّهي عن التعرُّض لهم بمساءةٍ كثيرةٌ، ويَكفيهم ثناءُ الله عليهم ورضاه عنهم».

(١) قال أبو عثمان الصابوني في عقيدة السّلف ٩٠ ـ بعد أن أورد هذه الآية والتي قبلها ـ: «فمن أحبَّهم وتولّاهم ودعا لهم ورَعى حُقوقَهم وعرف فضلَهم، فاز في الفائزين، ومَن أبغضهم وسبَّهم ونسبهم إلى ما تنسبهم إليه الرّوافضُ والخوارجُ، فقد هلك في الهالكين».

ـ وَعْدَ اللهِ ـ آمنين يَغزُون ولا يُغزَون، ويُخيفون العدوَّ ولا يُخيفهم العدوُّ.

٥٤ ـ وقال ﷻ لقوم تخلَّفوا عن نبيِّه ﷺ في الغزوة[١] التي ندبهم الله ﷻ بقوله: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَـٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْخَـٰلِفِينَ﴾ [التوبة: ٨٣][٢].

---

(١) هي غزوة تبوك، وكانت سنةَ تسعٍ.

(٢) قال ابن تيمية في منهاج السُّنة النّبوية ٨/ ٥٠٥: «أمَّا الاستدلالُ بهذه الآية على خلافة الصّديق ووجوب طاعته؛ فقد استدلَّ بها طائفةٌ من أهل العلم، منهم الشافعيُّ والأشعريُّ وابنُ حزم وغيرُهم، واحتجُّوا بأنَّ الله تعالى قال: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَـٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا﴾، قالوا: فقد أمر الله رسوله أن يقول لهؤلاء: ﴿لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَـٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا﴾، فعُلم أنَّ الدّاعي لهم إلى القتال ليس رسول الله ﷺ، فوجب أن يكون مَن بعده، وليس إلَّا أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان: الذين دعوا الناس إلى قتال فارس والروم وغيرهم، أو يسلمون، حيث قال: ﴿تُقَـٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾، وهؤلاء جعلوا المذكورين في سورة الفتح هم المخاطبين في سورة براءة، ومن هنا صار في الحجة نظر؛ فإنَّ الذين في سورة الفتح هم الذين هبوا زمن الحديبية ليخرجوا مع النبي ﷺ لما أراد أن يذهب إلى مكة وصدَّه المشركون وصالَحهم عام حينئذ بالحديبية، وبايعه المسلمون تحت الشجرة... ولما رجع النبيُّ ﷺ إلى المدينة خرج إلى خيبر، ففتحها الله على المسلمين في أول سنة سبع ولم يُسهم النبيُّ ﷺ لأحدٍ ممَّن شهد خيبر إلَّا لأهل الحديبية... وفي ذلك نزل قوله: ﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ﴾ إلى قوله: ﴿تُقَـٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾، وقد دعا النّاسَ بعد ذلك رسولُ الله ﷺ إلى مكّة عام ثمان من الهجرة، وكانت خيبر سنة سبع، ودعاهم عقب الفتح إلى قتال هوازن بحنين، ثم حاصر الطّائف سنة ثمانٍ، وكانت هي آخر الغزوات التي قاتل فيها رسولُ الله ﷺ، وغزا تبوك سنة تسع لكن=

فلمَّا لقُوا النبيَّ ﷺ يسألُونه الإذنَ في الخروج للغزو، فلم يأذن لهم؛ أنزل الله ﷻ: ﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا۟ لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الفتح: ١٥].

وقال لهم: ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح: ١٦].

٥٥ ـ والذين كانُوا في عهد رسول الله ﷺ أحياءً خُوطبوا بذلك لمَّا تخلَّفوا عنه، وبقي منهم في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ، فأوجب لهم بطاعتهم إيّاهم الأجرَ، وبترك طاعتهم العذابَ الأليم، إيذاناً من الله ﷻ بخلافتهم، ﷺ، لا جعلَ في قلوبنا غِلّاً لأحدٍ منهم، فإذا ثبتَ خلافةُ واحدٍ منهم انتظمَ منها خلافةُ الأربعة.

٥٦ ـ ويرونَ الصّلاةَ ـ الجمعة وغيرها ـ خلفَ كلِّ إمام مسلم، بَرّاً كان أو فاجراً؛ فإنَّ الله ﷻ فرض الجمعةَ وأمر بإتيانها[1] فرضاً مطلقاً، مع علمه تعالى بأنَّ القائمين يكون منهم الفاجرُ والفاسقُ، فلم يستثنِ وقتاً دون وقتٍ، ولا أمراً بالنِّداء

= لم يكن فيها قتال... وفيها أنزل الله سورةَ براءة، وذكر فيها المخلَّفين الذين قال فيهم: ﴿فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا﴾».

(١) في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩].

للجمعة دون أمرٍ[١].

٥٧ ـ ويرون جهادَ الكفار[٢] معهم وإن كانوا جَوَرَةً.

٥٨ ـ ويرون الدُّعاءَ لهم بالإصلاح والعَطْفِ إلى العَدْلِ.

٥٩ ـ ولا يرون الخُروجَ بالسّيف عليهم[٣].

٦٠ ـ ولا القتالَ في الفتنة.

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد كان الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ يصلُّون خلف مَن يعرفون فجورَه، كما صلَّى عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وقد كان يشرب الخمر، وصلَّى مرَّة الصبحَ أربعاً! وجلده عثمان بن عفان على ذلك، وكان عبد الله بن عمر وغيره من الصحابة يُصلُّون خلف الحَجَّاج بن يوسف، وكان الصحابة والتابعون يُصلُّون خلف ابن أبي عبيد، وكان متَّهماً بالإلحاد، وداعياً إلى الضلال». مجموعة الرسائل والمسائل ٥/ ١٩٩.

(٢) وكذلك الحجّ، كما قال الطحاوي: «والحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين، بَرِّهم وفاجرهم إلى قيام الساعة، لا يبطلهما شيء، ولا ينقضهما». قال ابن أبي العز في شرح الطّحاويّة ٣٧٨: «لأنَّ الحجَّ والجهادَ فرضان يتعلَّقان بالسفر، فلا بدَّ من سائس يسوس الناس فيهما، ويقاوم العدو، وهذا المعنى كما يحصل بالإمام البر يحصل بالإمام الفاجر».

(٣) قال ابن أبي العز ٣٧٠: «وأما لزومُ طاعتهم وإن جاروا؛ فلأنَّه يترتَّب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعافُ ما يحصل من جَوْرِهم، بل في الصّبر على جورهم تكفيرُ السّيِّئات ومضاعفة الأجور؛ فإنَّ الله تعالى ما سلَّطهم علينا إلَّا لفساد أعمالنا، والجزاءُ من جنس العمل، فعلينا الاجتهادُ في الاستغفار والتّوبة وإصلاح العمل... فإذا أراد الرعيَّة أنْ يتخلَّصوا من ظلم الأمير الظالم، فليتركوا الظُّلم». وانظر: كتاب اللالكائي ٧/ ١٢٢٣ ففيه سياق ما روي عن النبي ﷺ في طاعة الأئمة والأمراء ومنع الخروج عليهم.

٦١ ـ ويرون قتالَ الفئة الباغية مع الإمام العَدْلِ، إذا كان ووجد على شرطهم في ذلك.

٦٢ ـ ويرون الدَّارَ دارَ إسلام لا دارَ كُفْرٍ ـ كما رأته المعتزلةُ ـ ما دام النِّداءُ بالصّلاة والإقامة بها ظاهرَيْنِ، وأهلُها ممكَّنين منها آمنين[١].

٦٣ ـ ويرون أنَّ أحداً لا تخلصُ له الجنة ـ وإن عملَ أيَّ عملٍ ـ إلَّا بفضل الله ورحمته التي يخصُّ بهما من يشاء؛ فإنَّ عملَهُ للخير وتناولَهُ الطّاعاتِ إنَّما كان عن فضل الله الذي لو لم يتفضَّل به عليه لم يكن لأحدٍ على الله حجّةٌ ولا عَتْبٌ[٢]، كما قال الله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٢١]، ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]، وقال: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٧٤].

---

(١) قال الشوكاني في السّيل الجرَّار ٤/ ٥٧٥: «الاعتبارُ بظهور الكلمة؛ فإن كانت الأوامرُ والنَّواهي في الدّار لأهل الإسلام، بحيث لا يستطيع مَن فيها من الكفّار أن يتظاهر بكفره إلَّا لكونه مأذوناً له بذلك من أهل الإسلام، فهذه دارُ إسلام، ولا يضرُّ ظهورُ الخصال الكفرية فيها؛ لأنَّها لم تظهر بقوة الكفّار، ولا بصولتهم... وإذا كان الأمر بالعكس فالدّار بالعكس».

(٢) قال أبو عثمان الصابوني في عقيدة السّلف ٩٣: «ويعتقدون ويشهدون: أنَّ أحداً لا تجب له الجنّة، وإنْ كان عملُه حسناً وعبادتُه أخلصَ العبادات وطاعتُه أزكى الطّاعات، وطريقُه مرتضى، إلَّا أن يتفضَّل الله عليه فيُوجبها له بمنِّه وفضلِه؛ إذ عملُ الخير الذي عمله لم يتيسَّر له إلَّا بتيسير الله عزَّ اسمه، فلو لم ييسِّره له لم يتيسَّر، ولو لم يهدِه لفعله لم يُهْدَ له أبداً بجهده وجدِّه».

٦٤ ـ ويقولُون: إنَّ الله ﷻ أجَّل لكلِّ حيٍّ مخلوق أجلاً هو بالغُه؛ ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل: ٦١].

٦٥ ـ وإن مات أو قُتل فهو عند انتهاء أجله المسمَّى له؛ كما قال الله ﷻ: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

٦٦ ـ وإنَّ الله تعالى يرزق كلَّ حيٍّ مخلوقٍ رزقَ الغذاءِ الذي به قِوامُ الحياة، وهو ما يضمنُه الله لِمَن أبقاه من خَلْقِهِ، وهو الذي رزقه من حلالٍ أو من حرامٍ، وكذلك رزق الزينة الفاضل عمَّا يحيا به.

٦٧ ـ ويؤمنُون بأنَّ الله تعالى خلق شياطين تُوسوس للآدميين، ويختَدِعُونهم ويغرُّونهم.

٦٨ ـ وأنَّ الشّيطان يتخبَّطُ الإنسان[1].

---

(١) كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. قال ابن تيمية: «ذكر الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة أنَّهم يقولون: إنَّ الجنيَّ يدخل في بدن المصروع، كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلتُ لأبي: إنَّ قوماً يزعمون أنَّ الجنيَّ لا يدخل في بدن الإنسي؟ فقال: أي بُنيَّ! يكذبون! هو ذا يتكلَّم على لسانه». مجموع الفتاوى ١٩/ ١٢.

وقال الشوكاني: «وفي الآية دليلٌ على فساد قول مَن قال: إنَّ الصرعَ لا يكون من جهة الجنِّ، وزعم أنَّه من فعل الطبائع». فتح القدير ١/ ٢٩٥.

وللعلَّامة ابن باز ـ رحمه الله تعالى ـ رسالة في هذا الموضوع، سمَّاها: «إيضاح الحق في دخول الجني في الإنسي والردُّ على مَن أنكر ذلك»، =

٦٩ ـ وأنَّ في الدُّنيا سحراً وسحرةً، وأنَّ السِّحرَ استعمالَه كفرٌ من فاعله، معتقداً له نافعاً ضارّاً بغير إذن الله[١].

٧٠ ـ ويرون مجانبةَ البدعةِ والآثام، والفَخْرِ والتكبُّرِ والعُجْبِ، والخيانةِ والدَّغَلِ[٢]، والاغتيالِ والسِّعايةِ.

٧١ ـ ويرونَ كفَّ الأذى وتركَ الغِيبة؛ إلَّا لمَن أظهر بدعةً وهوىً يدعُو إليهما، فالقولُ فيه ليس بغيبةٍ عندهم[٣].

= طُبعت مفردة، وضمن «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» ٣/ ٢٩٩ ـ ٣٠٨ له.

(١) قال الصّابونيُّ في عقيدة السّلف ٩٦: «ويشهدون أنَّ في الدُّنيا سحراً وسحرة، إلَّا أنَّهم لا يضرُّون أحداً إلَّا بإذن الله؛ قال الله ﷻ: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ومن سحر منهم واستعمل السِّحر واعتقد أنَّه يضرّ أوينفع بغير إذن الله تعالى فقد كفر بالله جلَّ جلالُه، وإذا وصف ما يكفر به استتيب، فإن تاب وإلَّا ضُربت عنُقه، وإن وصف ما ليس بكفر أو تكلَّم بما لا يُفهم نُهي عنه، فإن عاد عُزِّر، وإن قال: السِّحرُ ليس بحرامٍ وأنا أعتقد إباحتَه وجب قتلُه؛ لأنَّه استباح ما أجمع المسلمون على تحريمه».

(٢) الدَّغَل: بالتّحريك، الفساد. لسان العرب ١١/ ٣٤٤.

(٣) قال الصنعاني في سبل السّلام ٤/ ١٩٣: «واعلم أنَّه قد استثنى العلماء من الغيبة أموراً ستّة: الأوّل: التّظلم، الثّاني: الاستعانة على تغيير المنكر بذكره لمن يظن قدرته على إزالته. الثّالث: الاستفتاء. الرّابع: التّحذير للمسلمين من الاغترار كجرح الرّواة. الخامس: ذكر من جاهر بالفسق أو البدعة. السّادس: التّعريف بالشخص بما فيه كالأعور والأعرج والأعمش، ولا يُراد به نقصُه وغيبتُه، وجمعها ابن أبي شريف في قوله:

الذمُّ ليس بغيبة في ستَّةٍ ... متظلِّمٍ ومُعرِّفٍ ومحذِّرِ
ولمُظهرٍ فسقاً ومُستَفتٍ ومَن ... طلب الإعانةَ في إزالة منكرِ»

اهـ. باختصار

٧٢ ـ ويرونَ تعلُّمَ العلم وطلبَه من مَظانِّه، والجدَّ في تعلُّم القرآن وعلومِه وتفسيرِه، وسماعَ سُنن الرّسول ﷺ، وجمعَها، والتفقُّهَ فيها.

وطلبَ آثار أصحابِه، والكفَّ عن الوقيعة فيهم[١]، وتأوُّل القبيح عليهم، ويكلُونهم فيما جَرى بينهم على التّأويل إلى الله ﷻ.

٧٣ ـ مع لزوم الجماعة.

٧٤ ـ والتّعفُّف في المأكل والمشرب والملبَس.

٧٥ ـ والسَّعي في عمل الخير.

٧٦ ـ والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر[٢]،

---

(١) قال أبو زرعة: «إذا رأيتَ الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنَّه زنديق؛ وذلك أنَّ الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حقٌّ، وإنَّما أدى إلينا هذا القرآن والسننَ أصحابُ رسول الله ﷺ، وإنَّما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة». الكفاية في علم الرواية ٩٧ للخطيب البغدادي.

(٢) إذا لم يُؤد إلى منكر أعظم منه. قال ابن القيم في إعلام الموقعين ٣/ ١٥: «إنّ النّبيّ ﷺ شرع لأمّته إيجاب إنكار المنكر؛ ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبّه الله ورسوله، فإذا كان إنكارُ المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله فإنَّه لا يسوغُ إنكاره، وإن كان الله يبغضُه ويمقتُ أهلَه، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم؛ فإنّه أساس كلّ شرٍّ وفتنةٍ إلى آخر الدّهر، وقد استأذن الصّحابةُ رسولَ الله ﷺ في قتال الأمراء الذين يُؤخِّرون الصّلاة عن وقتها وقالوا: أفلا نقاتلُهم؟ فقال: «لا، ما أقاموا الصلاة»، وقال: «من رأى من أميره ما يكرهُه، فليصبر ولا ينزعنَّ يداً من طاعته». ومن تأمّل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغائر رآها من إضاعة هذا الأصل، وعدم الصّبر على منكر فطلب إزالته، فتولّد ما هو أكبر منه، فقد كان رسول الله ﷺ يرى=

والإعراض عن الجاهلين، حتى يُعلِّموهم ويُبيِّنوا لهم الحقَّ، ثم الإنكار والعقوبة من بعد البيان وإقامة العُذْرِ بينهم وبينهم.

ـ هذا أصلُ الدِّين والمذهب، واعتقادُ أئمَّة أهل الحديث، الذين لم تَشُنْهُم[١] بدعةٌ، ولم تلبسهم فتنةٌ، ولم يخفُّوا إلى مكروه في دينٍ[٢].

ـ فتمسَّكوا مُعتصمين بحبل الله جميعاً ولا تفرَّقوا عنه[٣].

ـ واعلموا: أنَّ الله تعالى أوجبَ محبَّته ومغفرته لمتَّبعي رسولِه ﷺ في كتابه، وجعلهم الفرقة الناجية[٤]، والجماعة المتَّبِعة، فقال ﷻ لمَن ادَّعى أنَّه يحبُّ اللهَ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ

= بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها، بل لمَّا فتح الله مكة وصارت دارَ إسلام عزم على تغيير البيت وردِّه على قواعد إبراهيم، ومنعه من ذلك ـ مع قدرته عليه ـ خشيةُ وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك؛ لقرب عهدهم بالإسلام، وكونهم حديثي عهد بكفر، ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد لما يترتّب عليه من وقوع ما هو أعظم منه، كما وجد سواء».

(١) من الشَّين، وهو العيب والقبح. المعجم الوسيط ١/٥٠٦.

(٢) أي: ثقلاء عن ارتكاب ذلك.

(٣) قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣].

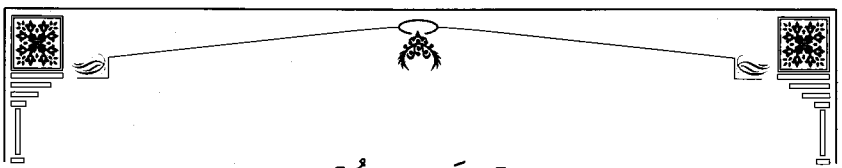
(٤) وهم المذكورون في قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمَّتي ظاهرين حتى يأتيهم أمرُ الله وهم ظاهرون»، رواه البخاري ومسلم عن المغيرة رضي الله عنه، وانظر مبحث: مَن هي الطائفة الظّاهرة المنصورة؟ في السّلسلة الصّحيحة ١/٤٧٨ ـ ٤٨٦.

ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١][1].

ـ نفعنا الله وإيَّاكم بالعلم، وعصمنا بالتّقوى من الزّيغ والضّلالة بمنِّه ورحمته.



(١) ولابن قدامة كلمةٌ نفيسةٌ في هذا المعنى حيث قال: «من المعلوم أنَّ الطريق إلى الله سبحانه إنَّما تُعلم من جهة الله تعالى بواسطة رسوله ﷺ؛ فإنَّ الله تعالى رضيه هادياً ومبيِّناً وبشيراً ونذيراً، وأمرنا باتِّباعه، وقرن طاعته بطاعته، ومعصيته بمعصيته، وجعل اتِّباعه دليلاً على محبَّته، فقال سبحانه: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]...، وقال سبحانه: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾.
انظر: كتاب فتيا في ذمِّ الشّبابة والرّقص والسّماع لابن قدامة ٢٢٣.



[السَّماعاتُ]

[الأوّل]: سمع هذا المعتقد كلَّه على: الشّريف أبي العبّاس مسعود بن عبد الواحد بن مطر الهاشمي[١] عَرْضاً بأصل سماعِه، وأبي العلاء صاعد بن سيَّار الهرويّ[٢]، بقراءة أبي محمّد عبد المحسن طُغْدي بن ختلغ بن عبد الله الأميري المسترشديّ[٣]:

أبو إسماعيل إبراهيم بن أحمد بن عبد الرّحمن.

وعبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة المقدسي[٤].

وأبو الفضل يحيى بن أبي الحسين بن أبي نصر المعدلي، بمنزل الشيخ يوم الثلاثاء حادي عشر شهر رمضان سنة أربع وسبعين وخمس مائة.

---

(١) قال العلَّامة الألباني في مختصر العلوّ ٢٤٩: «لم أجد له ترجمة».

(٢) قال الحافظ السّمعاني في الأنساب ١/ ٢٠٩: «كان حافظاً، متقناً، مكثراً من الحديث، توفي سنة (٥٢٠هـ)».

(٣) قال ناصح الدّين ابن الحنبلي: «المحدِّث، الحافظ، الفرضي، الزاهد... كان قيِّماً بأصول السنة، توفي سنة (٥٨٩هـ)». ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٣٧٩. كذا ورد اسمه في المصادر، كما في ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب، وتكملة إكمال الإكمال لابن الصابوني. وجاء في الوافي بالوفيات للصفدي، وفي موضع آخر من كتاب ابن الصابوني «ختلع» بالعين المهملة.

(٤) موفّق الدِّين، العلَّامة، المجتهد، صاحب المغني، توفي سنة ٦٢٠هـ.

وصحّ ذلك.

ولله الحمدُ والمنّةُ.

وصلواته على سيِّدنا محمّد النّبي وآله وسلّم عليه.

[الثّاني]: سمع جميعَ اعتقاد الإسماعيلي على: الشّيخ الإمام العالم موفّق الدين أبي محمّد عبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة، وعلى الشّيخ الإمام بهاء الدين أبي محمّد عبد الرّحمن بن إبراهيم بن أحمد[1] المقدسيين بقراءة أبي الفرج عبد الرّحمن بن عبد المنعم:

ابنُ أخيه عبد الله بن يوسف، وأحمد ومحمّد وعبد الرّحمن...

والمجد عيسى ابن الشّيخ موفّق الدين.

وأحمد ومحمّد ابنا عبد الرّحيم بن عبد الواحد، وعمّهما محمّد ـ والسّماع بخطّه ـ.

وسعد بن منصور بن سعد.

وعبد الرّحيم بن علي بن بشران.

ومحمّد بن العماد إبراهيم بن عبد الواحد، وعبد الرّحمن وعبد الغنيّ ابنا العمّ محمّد، وسليمان ابن الإمام عبد الرّحمن بن الحافظ، وإبراهيم بن الشّرف عبد الله ابن الشّيخ أبي عمر، ومحمّد وأحمد حاضر ابنا الشّرف أحمد بن عبيد الله،

---

(١) قال الذهبي في سيره ٢٢/٢٦٩: «الشيخ، الإمام، العالم، المفتي، المحدِّث، بهاء الدِّين، شارح المقنع، توفي سنة ٦٢٤هـ».

ومحمّد بن الزّين أحمد بن عبد الدّائم، ومحمّد وعبد الرّحمن وعبد الرّحيم بنو الزَّين أحمد، والفقيه عبد الحميد بن محمّد، وبنوه عبد الرّحمن وعبد الرّحيم وعبد الحافظ وعبد الخالق وعبد السّتار ويحيى وعيسى وعبد القادر، ومحمّد ابن الشّيخ أحمد بن محمّد، وابن عمّه علي بن موسى، ومحمّد وعلي وإسماعيل بنو أحمد بن عبد الله بن موسى، ومحمّد بن عبد الحميد بن محمّد، وخاله علي بن عبد العزيز، ومحمّد وعبد الله وإبراهيم...، وعبد الغنيّ ومحمّد ابنا معالي بن حَمْد، وعيسى وعبد الرّحيم وعبد الله بنو عمر بن عوض، وعمر بن الكمال أحمد بن عمر بن أبي بكر بن عبد الله بن سعيد، وعبد الله بن خان بن سلطان، ومحمّد وعبد الرّحمن ابنا العلم أحمد بن كامل المقدسيُّون، والشَّريف أبو عبد الله محمّد بن الحسين بن أبي شجاع البصري، وحسين بن عبد الله الآمدي، ونصر الله بن ناصر بن نصر الله، ومحمّد بن نصر بن منصور المصري، وأحمد بن أبي محمّد العطَّار، وعبد الواحد وإبراهيم ابنا كامل المصري، وإبراهيم وإسماعيل ابنا محمّد بن يونس، ومحمّد وعبد الرّحمن ابنا الصَّفي إسحاق بن خضر، ويوسف ويحيى ابنا عيسى بن مسلم بن كثير، وإبراهيم وإسماعيل ابنا نور بن قمر الهيتي، وفارس بن منصور بن عبدان، وأحمد بن علي بن يوسف، ومحمّد وأحمد وعلي وإبراهيم بنو أبي المجد بن منصور اللَّحّام، وإسماعيل بن المحبّ محمّد بن عمر الحرَّاني، إبراهيم وأحمد ابنا بد الرّحمن الأنطاكي،

والحسن ومحمّد ابنا الكمال عبد الله بن الحافظ، أحمد بن محمّد بن عيَّاش.

وذلك يوم السبت في العشر الأوسط من ذي القعدة من سنة سبع عشرة وستّ مائة.

والحمدُ لله وحده.

وصلَّى الله على محمّد وآله وسلَّم تسليماً.

وسمع مع الجماعة: إبراهيم بن علي بن أحمد بن فضل الواسطي[١]، وصحّ وثبت.

[الثّالث]: سمع جميعَ «اعتقاد الإسماعيلي» على الشّيخ الإمام العالم أبي عبد الله محمّد بن عبد الرّحيم بن عبد الواحد المقدسي[٢] بحقِّ سماعه بقراءة محمّد بن حمزة بن أحمد بن عمر ـ وهذا خطُّه ـ وأحضر: ولده أحمد وهو في السّنة الرّابعة، وأحمد ابن الشّيخ المسمع في الرّابعة، ومحمّد بن حازم وولده أحمد، وعبد الرّحمن وأحمد ابنا حسن ابن عبد الله، وعبد الله وعلي ابنا عمر بن أحمد بن عمر، وعبد الله وأبو بكر ابنا أحمد بن عبد الحميد بن عبد الهادي، وعبد الحميد وعبد الرّحمن ابنا محمّد بن عبد الحميد،

---

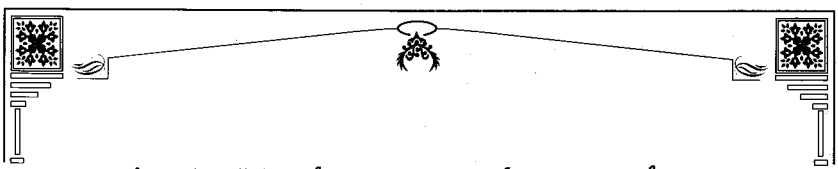
(١) له ترجمة في ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٢٩ ـ ٣٣١، وممَّا فيها ٢/ ٣٣٠: «قال الذهبي: قرأتُ بخط العلّامة كمال الدِّين بن الزملكاني في حقِّه: . . . وكان داعية إلى عقيدة أهل السنة والسّلف الصالح، مثابراً على السعي في هداية مَن يرى فيه زيغاً عنها»، توفي سنة (٦٩٢هـ).

(٢) وصفه ابن رجب في الذّيل ٢/ ٣٢٠ بقوله: «المحدِّث، الزّاهد، القدوة. . .».

وإبراهيم بن أبي بكر بن أحمد، وعبد الله بن أحمد بن عبد الرّحمن، وأبو بكر بن محمّد بن عبد الرّحمن بن عبد الجبّار، وابنا عمِّه أحمد ومحمّد ابنا عبد الله، وعلي بن عبد الله بن عبد الرّحمن، وأحمد بن إبراهيم بن مري، ومحمّد وعبد الرّحمن ابنا أحمد بن محمّد بن يونس، وأحمد بن عبد الله بن أحمد، ومحمّد بن سليمان بن عبد الحميد، ومحمّد بن محمّد بن معالي، وأحمد بن سليمان بن أحمد وولده عبد القادر، وعمر بن عبد الله بن أحمد، وعلي بن أحمد بن علي وأولاده: أحمد وعبد الرّحمن وعبد الحميد، وعبد الرّحمن ومحمّد ابنا أحمد بن محمّد بن محمود المرداوي، وعلي بن ماجد بن طاهر المرداوي، وإبراهيم بن محمّد بن وزير، وأحمد بن عبد الرّحيم بن أحمد المقدسيُّون، وأحمد بن محمّد بن إسحاق الدّمشقي، وعبد الخالق بن مطر بن عبد الرّزّاق، وإسماعيل ومحمّد ابنا إبراهيم بن قاسم... وعبد الله بن محمّد بن عبد المنعم، وذلك في العشر الأوسط من المحرَّم سنة سبع وستّين وستّمائة.

وصلّى الله على محمّد وآله الطّيبين الطّاهرين





جوابُ الإمام أحمد على أسئلة تلميذِه أبي بكرٍ المرُّوذي

وهذا ـ رعاك الله ـ جوابٌ مختصرٌ للإمام أحمد على أسئلة تلميذه أبي بكر المرُّوذي، وهي:

١ ـ قوله في القرآن وأنَّه كلام الله غير مخلوق.

٢ ـ قوله فيمن وقف.

٣ ـ قوله في اللَّفظ.

٤ ـ قوله في جهم بن صفوان وأنَّه شكَّ في الله أربعين صباحاً[١].



(١) وهذا النقل عن الإمام أحمد موجود في المخطوطة، بعد كتاب الإسماعيلي وقبل جواب الخطيب البغدادي، أثبتناه للفائدة.

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا الحافظ أبو الفضل محمّد بن ناصر بن عليٍّ البغدادي[١]، قال: أخبرنا أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد الصَّيرفي[٢] قراءة عليه وأنا أسمع في شوَّال سنة أربع وتسعين وأربع مائة: أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب: أخبرنا أبو منصور محمّد بن عيسى البزَّار[٣] بهمدان: أخبرنا صالحُ بن أحمد الحافظ[٤]، قال: سمعتُ عبد الله بن إسحاق بن سيامرد[٥] يقول:

---

(١) السّلّامي الحافظ المشهور، قال ابن الجوزي في المنتظم ١٠/ ١٦٣: «كان شيخنا ثقة، حافظاً، ضابطاً، من أهل السنة، لا مغمز فيه، (ت: ٥٥٠هـ)».
وانظر: سير أعلام النّبلاء ٢٠/ ٢٦٥ ـ ٢٧١، فقد توسَّع في ترجمته.

(٢) المعروف بابن الطيوري، قال ابن سكَّرة الصدفي: «هو الشيخ الصالح، الثقة، أبو الحسين، كان ثبتاً، فهماً، عفيفاً، متقناً (ت: ٥٠٠هـ)» السّير ١٩/ ٢١٥.

(٣) قال الذهبي في سيره ١٧/ ٥٦٣: «الإمام، المحدِّث، الرئيس الأوحد، شيخ همذان، أبو منصور الهمذاني... قال شيرويه في تاريخه: كان صدوقاً ثقة (ت: ٤٣١هـ)». وقال الذهبي ـ أيضاً ـ ١٧/ ٥٦٤: «ومن الرّواة عنه الحافظ أبو بكر الخطيب».

(٤) أبو الفضل التميمي الهمذاني، قال الخطيب في تاريخ بغداد ٩/ ٣٣١: «كان حافظاً، فهماً، ثقةً، ثبتاً»، (ت: ٣٨٤هـ). انظر: السّير ١٦/ ٥١٨ ـ ٥١٩.

(٥) قال صالح بن أحمد: «كان ثقة، هيوباً، ذا سنة» كذا في السّير ١٥/ ٢٤٧.

«التقيتُ مع المرُّوذي[١] بطَرَسوس[٢]، فقلتُ له: يا أبا بكر! كيف سمعتَ أبا عبد الله[٣] يقول في القرآن؟

قال: سمعتُ أبا عبد الله يقول: القرآنُ كلام الله غير مخلوق، فمن قال: مخلوق فهو كافر.

قلتُ: كيف سمعتَه يقول فيمن وقفَ؟

قال: هذا رجلُ سوء، وأخاف أنْ يدعُوَ إلى خلق القرآن.

قلتُ له: يا أبا بكر، كيف سمعتَ أبا عبد الله يقول في اللَّفظ؟

قال: من قال: لفظُه بالقرآن مخلوقٌ فهو جهميٌّ.

قلتُ: أبا بكر! وَأَيْشٍ الجهميُّ؟

قال: شكَّ في الله أربعين صباحاً.

قلتُ: مَن شكَّ في الله فهو كافر.

قال: نعم».

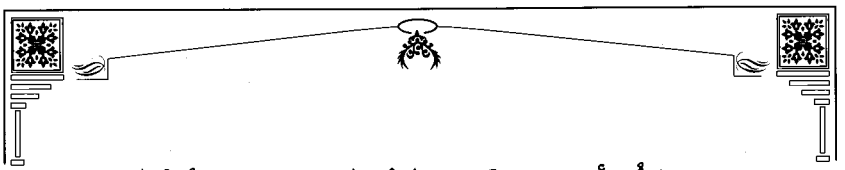


---

(١) أبو بكر أحمد بن محمّد بن الحجَّاج المرُّوذي، صاحب الإمام أحمد، توفي سنة (٢٧٥هـ). انظر: السّير ١٣/ ١٧٣.

(٢) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان ٤/ ٢٨: «مدينة بثغور الشام، بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم».

(٣) يعني الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى.



جوابُ أبي بكرٍ الخطيبِ عن سُؤال بعضِ أهل دمشق في الصِّفات

أخبرنا الشيخ أبو طالب المبارك بن عليٍّ الصيرفيُّ[١] إذناً، قال: أنبأنا أبو الحسن محمّد بن مرزوق بن عبد الرّزّاق الزعفراني[٢] قراءة عليه وأنا أسمع في ربيع الأوّل من سنة ستٍّ وخمس مائة، قال: أنبأنا الخطيب الحافظ أبو بكر أحمد بن عليٍّ البغداديّ قال:

كتب إليَّ بعضُ أهل دمشق يسألُني عن مسائل ذَكَرَها، فأجبتُه عن ذلك. وقرأه لنا في جواب ما سُئل عنه فقال:

وقفتُ على ما كتب به الشّيخُ الفاضلُ أدامَ الله تأييدَه، وأحسن توفيقَه وتسديدَه، وسكنتُ إلى ما تأدَّى إليَّ مِن علم أخبارِه، أجراها الله على إيثارِه، وأجبتُه بما له جوابُ نَفْعٍ وِفَاق

---

(١) في ذيل تاريخ بغداد ١٥/ ٣٣٧: «كان ثقة، توفي سنة (٥٦٢هـ)». وانظر: سير أعلام النّبلاء ٢٠/ ٤٨٧.

(٢) في المنتظم ٩/ ٢٤٩ لابن الجوزي: «كان سماعُه صحيحاً، وكان ثقة له فهم جيّد، وكتب تصانيف الخطيب وسمعها».
وقال الصَّفدي في الوافي بالوفيات ٥/ ١٦: «كان شيخاً، فاضلاً، ورِعاً، دِيِّناً، على طريق السّلف»، وانظر السّير ١٩/ ٤٧١ ـ ٤٧٢.

اختيارِه، وأسألُ الله العصمةَ من الخطأ والزَّلَل، والتّوفيقَ لإدراك صواب القول والعمَل، بمنِّه ورحمته.

أمّا الكلامُ في الصِّفات؛ فإنَّ ما رُوي منها في السُّنن الصِّحاح: مذهبُ السّلف ـ رضوان[١] الله عليهم ـ: إثباتُها وإجراؤُها على ظواهرها[٢]، ونفيُ الكيفية والتّشبيه عنها.

وقد نفاها قومٌ، فأبطلُوا ما أثبته الله سبحانه، وحقَّقها من المثبتين قوم[٣]، فخرجُوا في ذلك إلى ضَرْبٍ من التَّشبيه والتّكييف.

والقصدُ[٤]، إنَّما هو سلوك الطريقة المتوسّطة بين الأمرين، ودينُ الله [تعالى][٥] بين الغالي فيه والمقصِّر عنه.

والأصلُ في هذا[٦]: أنَّ الكلامَ في الصِّفات فرعٌ على الكلام[٧] في الذات، ويَحتذي[٨] في ذلك حذوَه ومثالَه.

فإذا[٩] كان معلوماً[١٠] أنَّ[١١] إثباتَ ربِّ العالمين ﷻ

---

(١) في ذمّ التّأويل لابن قدامة: «رضي».
(٢) في ذمّ التّأويل: «ظاهرها».
(٣) في السّير، والتذكرة: «قومٌ من المثبتين»، وهو الذي كان موجوداً في المخطوطة، ثم ضُرب عليه، وكتب بدله المثبت أعلاه.
(٤) في تذكرة الحفاظ: «والفصل».
(٥) زيادة من سير أعلام النّبلاء.
(٦) سقطت كلمة «هذا» في العلوّ للذّهبيّ.
(٧) في تذكرة الحُفّاظ، والسّير: «فرع الكلام» بلا: «على».
(٨) في العلوّ: «نحتذي».
(٩) في العلوّ، والتذكرة: «وإذا».
(١٠) في التّذكرة، والسّير: «معلوم»، وهو خطأ، كما نبَّه عليه محقّقُ السّير.
(١١) سقطت من كتاب العلوّ.

إنّما هو إثباتُ وجودٍ لا إثباتُ كيفيةٍ[١]؛ فكذلك إثباتُ صفاتِه إنَّما هو إثباتُ وجودٍ لا إثباتُ تحديدٍ وتكييفٍ.

فإذا قلنا: لله تعالى[٢] يدٌ وسمعٌ وبصرٌ؛ فإنَّما هي صفاتٌ[٣] أثبتَها اللهُ تعالى لنفسه، ولا نقولُ: إنَّ معنى اليدِ القدرةُ، ولا إنَّ معنى السّمعِ والبصرِ العلمُ، ولا نقولُ: إنَّها جوارح، ولا نُشبِّهُها[٤] بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارحُ وأدواتٌ للفعل[٥].

ونقول: إنَّما وجب[٦] إثباتها؛ لأنَّ التوقيف وَرَدَ بها، ووجب نفي التشبيه عنها؛ لقوله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله ﷻ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

ولمَّا تعلَّق أهلُ البدع على عَيْبِ أهل النَّقل برواياتهم هذه الأحاديث، ولبَّسوا على مَن ضَعُف علمُه بأنَّهم يروُون ما لا يليق بالتّوحيد ولا يصحُّ في الدِّين، ورمَوهُم بكفر أهل التَّشبيه وغَفلة أهل التَّعطيل[٧]، أُجيبوا بأنَّ في كتاب الله تعالى آياتٍ

---

(١) في ذمّ التّأويل: «لا إثبات تحديد وتكييف».
(٢) جملة «لله تعالى» غيرُ مثبتةٍ في كتاب العلوّ.
(٣) في العلوّ، وذمّ التّأويل: «فإنّما هو إثباتُ صفاتٍ».
(٤) في العلوّ: «ولا تشبيهاً». قال المعلق: «لعل أصلها: ولا نشبِّهها». قلت: وهو كذلك جزماً، كما في المخطوطة هنا.
(٥) في ذمّ التّأويل: «الفعل».
(٦) في بعض نسخ ذمّ التّأويل: «ورد».
(٧) قال أبو حاتم الرازي: «علامةُ أهل البدع الوقيعةُ في أهل الأثر، وعلامةُ=

محكماتٍ يُفهَم منها المرادُ بظاهرها، وآياتٍ مُتشابهاتٍ لا يُوقف على معناها إلَّا بردِّها إلى المحكَم، ويجب تصديقُ الكلِّ والإيمانُ بالجميع؛ فكذلك أخبارُ الرّسول ﷺ جاريةٌ هذا المجرى، ومنزَّلةٌ على هذا التّنزيل، يُردُّ المتشابهُ منها إلى المحكم ويُقبل الجميعُ.

وتنقسم الأحاديثُ المرويَّةُ في الصِّفات ثلاثةَ أقسام:

أ ـ منها أخبارٌ ثابتةٌ: أجمع أئمَّةُ النَّقل على صحَّتها؛ لاستفاضتها وعدالة ناقليها، فيجبُ قَبولُها والإيمانُ بها، مع حفظ القلب أن يسبق إليه اعتقادُ ما يقتضي تشبيهَ الله بخَلْقِه، ووصفَه بما لا يليقُ به من الجوارح والأدوات، والتغيُّر والحركات.

ب ـ والقسم الثّاني: أخبارٌ ساقطةٌ، بأسانيدَ واهيةٍ، وألفاظٍ شنيعةٍ، أجمع أهلُ العلم بالنَّقل على بُطُولِها[1]؛ فهذه لا يجوزُ الاشتغالُ بها، ولا التَّعريجُ عليها[2].

= الزّنادقة تسميتُهم أهلَ السُّنة حشوية؛ يريدون إبطال الآثار، وعلامةُ الجهمية تسميتهم أهلَ السُّنة مشبِّهة، وعلامةُ القدرية تسميتهم أهل الأثر مُجبرة، وعلامةُ المرجئة تسميتهم أهل السُّنة مخالفة ونقصانية، وعلامةُ الرّافضة تسميتهم أهلَ السُّنة ناصبة، ولا يلحق أهلَ السُّنة إلَّا اسمٌ واحد، ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسماءُ». شرح أصول الاعتقاد ٢/ ١٧٩ للالكائي.

(١) أي: بطلانها.

(٢) قال ابن قدامة في ذمّ التّأويل ٤٧: «ينبغي أن يُعلم: أنَّ الأخبار الصحيحة=

جـ ـ والقسم الثّالث: أخبارٌ اختلف أهلُ العلم في أحوال نَقَلَتِها، فقبِلهم البعضُ دون الكُلِّ، فهذه يجبُ الاجتهادُ والنَّظرُ فيها؛ لتلحق بأهل القَبول، أو تُجعل في حيِّز الفسادِ والبُطول[١].

وأما تعيينُ الأحاديث[٢]، فإنِّي لم أشتغل بها، ولا

= التي ثبتت بها صفاتُ الله تعالى هي الأخبارُ الصّحيحةُ الثّابتةُ بنقل العُدول الثّقات التي قبِلها السّلفُ ونقلوها ولم يُنكروها ولا تكلَّموا فيها، وأما الأحاديثُ الموضوعةُ التي وضعتها الزّنادقةُ ليُلبِّسوا بها على أهل الإسلام أو الأحاديث الضّعيفة إمَّا لضعف رُواتها أو جهالتهم أو لعلَّةٍ فيها؛ فلا يجوزُ أن يُقال بها، ولا اعتقادُ ما فيها، بل وجودُها كعدمِها، وما وضعته الزّنادقةُ فهو كقولهم الذي أضافُوه إلى أنفسهم... وليُعلم أنَّ من أثبت لله تعالى صفةً بشيءٍ من هذه الأحاديث الموضوعة؛ فهو أشدُّ حالاً ممَّن تأوَّل الأخبار الصّحيحة، ودينُ الله تعالى هو بين الغالي فيه والمقصِّر عنه، وطريقُ السّلف ـ رحمة الله عليهم ـ جامعةٌ لكلِّ خير، وفَّقنا الله وإيَّاكم لاتِّباعها وسلوكها».

(١) قال الشيخ الألباني في مختصر العلوّ ٤٩ ـ بعد إيراد جواب الخطيب هذا ـ: «فاحفظ هذا الأصلَ من الكلام في الصفات، وافهمه جيِّداً؛ فإنَّه مفتاحُ الهداية والاستقامة عليها، وعليه اعتمد الإمامُ الجوينيُّ حين هداه الله تعالى لمذهب السّلف في الاستواء وغيره، كما تقدّم ذِكْرُهُ عنه، وهو عمدةُ المحقّقين كلِّهم في تحقيقاتهم لهذه المسألة، كابن تيمية وابن القيّم وغيرهما».

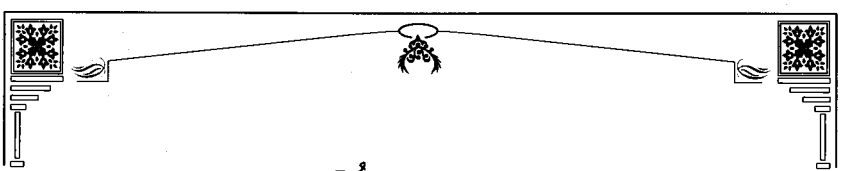
(٢) لعلَّ السّائل الذي راسل الخطيب البغدادي كان طلبَ منه أن يجمع له الأحاديثَ الثّابتة في الصّفات، فاعتذر له عن ذلك، وأبان له أنّه لم يسبق له جمعُها في مؤلَّفٍ خاصٍّ، ورجا أن يفعل ذلك فيما بعد، هذا احتمالٌ. والاحتمالُ الآخرُ: أنّ الخطيب يريد بتعيين الأحاديث المرويَّة=

تقدَّم منِّي جمعٌ لها، ولعلَّ ذلك يكون فيما بعد إن شاء الله[١].



= في الصّفات والتي قسَّمها ثلاثة أقسام، فأفصح عن نيَّته في تأليف كتاب يجمع الأقسام الثّلاثة، ولا إخال الخطيبَ تمَّ له ذلك؛ فإنّ المراجعَ التي ترجمت له لم تذكر له كتاباً بهذا الموضوع. والله تعالى أعلم.

(١) وجواب الخطيب هذا يدلُّ على سلفيَّته في المعتقد، وانظر عن عقيدة الخطيب: ما كتبه العلّامة المعلِّمي في التنكيل ١/١٢٦ ـ ١٢٧.



[السّماعاتُ]

[الأوّل]: سمِع ما في هذه الورقة والتي قبلها على الشيخ الصّالح أبي الحسن علي بن عبيد الله بن علي بن المقيَّر البغدادي[١] أثابه الله الجنَّةَ، بإجازته من الحافظ ابن ناصر ومن أبي طالب الصَّيرفي المذكورين في أوّلها، وإجازته ـ أيضاً ـ لذلك من أبي المعالي الفضل بن سهل الإسفراييني[٢]، عن أبيه إجازةً، بقراءة أبي محمّد عيسى بن عبد الله بن قدامة المقدسي ـ عفا الله عنه ـ الفقهاءُ:

أبو القاسم عبد الرّحمن بن برد بن محمّد الثعلبيُّ، وأبو المرجَّى سالم بن ثمال بن عنان العرضيُّ، وأبو عبد الله محمّد بن عبد الرّحيم بن عبد الواحد المقدسيُّ، وابن أخته عبد الرّحمن بن علي بن أحمد، وساعد بن سعد الدِّين ثلاج،

---

(١) وصفه الذهبي قائلاً: «الشيخ المسند، الصالح، رحلة الوقت... توفي سنة (٦٤٣هـ)». السّير ٢٣/١١٩.

(٢) قال في المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ١٩/٢١٥: «الواعظ، كان يُعرف بالأمير الحلبي، ولد بديار مصر، ونشأ ببيت المقدس، وقدم دمشق مع والده، وكان والده محدِّثاً مشهوراً». وقال الذهبي في سير أعلام النّبلاء ٢٠/٢٢٦: «قال السمعاني: يُتَّهم بالكذب في لهجته، وسماعه صحيح. قلت ـ أي الذّهبي ـ روى عنه السمعاني وابن عساكر، وآخر من روى عنه بالإجازة ابن المقيَّر، مات في سنة (٥٤٨هـ)».

والقاضي أبو عمر، وعثمان بن جبريل بن مروان، وأحمد بن محمّد الزَّين... في سابع شعبان سنة ثلاث وثلاثين وست مائة بجامع دمشق.

كتبه أبو حسّان ابن محمّد بن حَمدان بن فراج النّميري، وصحَّ.

[الثّاني]: كذلك سمع ما في هذه الورقة والتي قبلها على الشّيخة الصّالحة العابدة المجتهدة المحسنة بركة النّسوة الصّالحات أمِّ عبد الله زينب بنت أبي العبّاس أحمد بن عبد الرّحيم بن عبد الواحد المقدسيّ الصّالحية[١] جزاها الله خيراً، بإجازتها من ضوء الصّباح عجيبة بنت أبي بكر محمّد بن أبي غالب بن أحمد الباقداري البغدادية[٢]، بإجازتها من أبي الفرج مسعود ابن الحسن بن القاسم ابن الفضل بن أحمد بن أحمد الثقفي[٣]، بإجازته من أبي بكر الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ:

محمّدُ بنُ عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الرّحمن بن إسماعيل بن

---

(١) محدِّثة جليلة، قال الحافظ الذهبي: «كانت دِيِّنةً، خيِّرةً، روت الكثير، توفيت سنة (٧٤٠هـ)». انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٢٠٩ ـ ٢١٠، وأعلام النّساء لعمر رضا كحّالة ٢/ ٤٦ ـ ٥١.

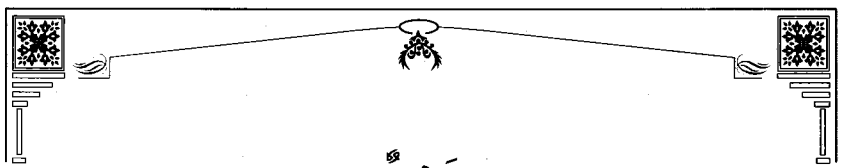
(٢) محدِّثة جليلة قال الذهبي: «كانت دِيِّنةً، خيِّرةً، روت الكثير، توفيت سنة (٧٤٠هـ)». انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٢٠٩، وأعلام النّساء لكحّالة ٢/ ٤٦.

(٣) قال الذهبي في سيره ٢٠/ ٤٦٩: «الشيخ، المعمّر، الفاضل، مسند العصر، أبو الفرج الثقفي الأصبهاني... روى الكثير بإجازة أبي الغنائم بن المأمون وأبي بكر الخطيب، توفي سنة (٥٦٢هـ).

منصور بن عبد الرّحمن المقدسيّ[١] ـ عفا الله عنه ـ بقراءته، وهذا خطُّه، في يوم السّبت تاسع وعشرين ذي الحجّة من سنة ثلاثين وسبع مائة بمنزلها بدمشق، ثم قرئ عليها بالسّند المذكور في ليلة الأربعاء ثالث محرَّم سنة إحدى وثلاثين وسبع مائة مع بقيَّة جواب الخطيب المذكور في غير هذا الموضع.



(١) هو ابن المحبّ الصّامت الحافظ المشهور صاحب كتاب الصّفات، ويعمل على تحقيقه أخونا الباحث عمّار بن سعيد تمالت، وفّقه الله تعالى، ولي دراسة موسّعة عن ثبت مسموعاته، يسّر الله إتمامه بمنّه وكرمه.



فَصْلٌ
في الثَّنَاءِ عَلَى أَصْحَابِ الحَدِيثِ
لابن عقيلٍ الحنبليّ المتوفّى سنة (٤٥٨هـ)

فصلٌ عن العلَّامة أبي الوفاء عليّ بن عقيل البغدادي الحنبليّ[(١)] صاحب كتاب «الفُنون» في الثّناء على أصحاب الحديث، وأنَّهم على السَّلامة وطريقة السّلف الصّالح[(٢)].

قال ابن عقيلٍ: «قال حنبليٌّ [يعني نفسه]:

اعلم أنَّني حقَّقتُ النَّظرَ تحقيقاً لنفسي ولمعتقدي، فوجدتُ أنَّ أصحابَ الحديث على السَّلامة وطريقة السّلف، وما وجدتُ ذلك بيقينٍ إلَّا بعد أن خُضْتُ مقالاتِ النّاس خَوْضاً، وجُبْتُ مذاهبَ الأصوليِّين جَوْباً[(٣)]، وعلمتُ أنَّ

---

(١) في السّير ١٩/٤٤٣: «الإمام، العلَّامة، البحر، شيخ الحنابلة، أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمّد بن عقيل بن عبد الله، البغدادي، الظفري، الحنبلي، المتكلِّم، صاحب التصانيف... علق كتاب الفنون، وهو أزيد من أربع مائة مجلد، توفي سنة (٤٥٨هـ)».

(٢) وهذا الفصل موجودٌ في المخطوطة بعد جواب الخطيب.

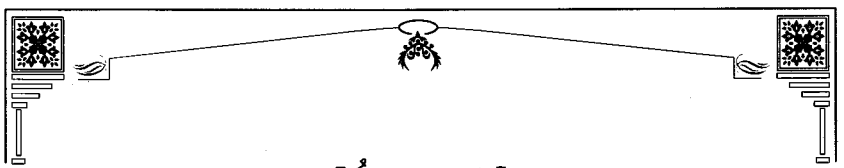
(٣) قال الذهبي في الميزان ٣/١٤٦: «خالف السّلف، ووافق المعتزلة في عدَّة بدع، نسأل الله العفو والسّلامة؛ فإنَّ كثرة التبحُّر في الكلام ربَّما أضرَّ بصاحبه، و(مِن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)». لكنَّه رحمه الله تاب من ذلك كلِّه، فقال: «إنِّي أبرأ إلى الله تعالى من مذاهب مبتدعة=

أصحابَ الحديث لمَّا لم يُصغوا إلى شُبههم سَلِمُوا، وقلَّ أن يسلمَ [يعني: أحدٌ] مِن الشُّبه المُردية مع خَوْضِه، ولكنَّ الله نفعني بذلك؛ حيث قَويتُ على دفع شُبه المبتدعين، بما قد ضمَّنتُه كتابي هذا كثيراً من الفُصول[1]، وعلمتُ أنَّ السَّلامة للقوم بما قد علمتُه».



= الاعتزال وغيره، ومن صحبة أربابه، وتعظيم أصحابه، والترحُّم على أسلافهم، والتكثُّر بأخلاقهم، وما كنتُ علَّقته ووُجد بخطِّي من مذاهبهم وضلالتهم، فأنا تائب إلى الله تعالى من كتابته، ولا تحل كتابته، ولا قراءته، ولا اعتقاده... وقد كان الشريف أبو جعفر ومَن كان معه من الشيوخ والأتباع، سادتي وإخواني ـ حرسهم الله تعالى ـ مصيبين في الإنكار عليَّ؛ لما شاهدوه بخطِّي من الكتب التي أبرأ إلى الله تعالى منها، وأتحقَّق أنِّي كنتُ مخطئاً غير مصيب...». انظر: ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٤٤ ـ ١٤٥. ولابن قدامة جزء في توبة ابن عقيل، مخطوط في مكتبة شيخنا العلّامة حمّاد الأنصاري، رحمه الله تعالى.

(١) قد يكون المراد كتابه الكبير جدّاً «الفنون»، ففيه يكثر من ذِكْرِ قوله: «قال حنبلي»، يريد نفسه.



[السّماعاتُ]

قرأتُ جميعَه ـ وفيه اعتقادُ الإسماعيليّ وجوابُ أبي بكر الخطيب ـ على:

الشّيخ الإمام العالم الزّاهد العابد شمس الدِّين أبي عبد الله محمّد بن عبد الرّحيم بن عبد الواحد المقدسي سماعه المذكور من كلِّ واحد منهما.

فسمع: ناصر الدِّين أبو بكر بن عمر بن أبي بكر بن السَّلّار، وفخر الدِّين أحمد بن حسن بن يوسف الفارقي، وعزُّ الدولة ريحان بن عبد الله الأمجدي، ومحمّد بن أحمد بن... ومحمّد بن الزين أبي بكر بن محمّد بن طرخان، وعبد الله بن أحمد بن عبد الرّحمن بن حسن، وعبد الرّحمن بن عبد اللّطيف بن عبد الرّحمن الحرَّاني أبوه العطّار حضر في الرّابعة، وحامله الشّمس عبد الرّحمن بن محمّد بن عبد الله الخابوريّ[1].

وصحَّ ذلك وثبت.

---

(١) في الأصل بالإهمال، والأقرب ـ والله أعلم ـ ما أثبتُّه، قال السّمعانيُّ في الأنساب ٢/٥: «هذه النّسبة إلى الخابور، وهو نهرٌ كبيرٌ بنواحي الجزيرة، بين الموصل والرَّقة، عليه قُرىً كثيرةٌ وبُليدات».

في يوم الإثنين الرّابع والعشرين من المحرَّم، من سنة ثلاث وسبعين وسبع مائة، بالمدرسة الضّيائية بسفح قاسيون ظاهر دمشق المحروسة.

كتبه فقيرُ رحمة ربِّه:

عليُّ بن مسعود بن نَفيس بن عبد الله الموصليُّ ثم الحلبيُّ[1] عفا الله عنه، ورفق به ولطف.

حامداً الله تعالى.

ومُصلِّياً على نبيِّه محمّد وآله وصحابته ومسلِّماً.

صحَّ وثبتَ.



(١) قال الذّهبي في المعجم المختصّ ١٧٦: «الإمام، الفقيه، المحدِّث، الصالح، الزاهد، بقيَّة السّلف، مفيد الطلبة، نور الدِّين، أبو الحسن الموصلي ثم الحلبي، نزيل دمشق، مات في سنة (٧٠٤هـ)».

فهرس المصادر والمراجع

(أ)

١ ـ إبطال التأويلات، لأبي يعلى.
٢ ـ إثبات عذاب القبر، للبيهقي.
٣ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٩٩هـ.
٤ ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، تحقيق: محمّد محيي الدِّين عبد الحميد.
٥ ـ أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة.
٦ ـ كتاب الأربعين في صفات رب العالمين، للذهبي، تحقيق: جاسم سليمان الدوسري، الدار السّلفية، الكويت، ١٤٠٨هـ.
٧ ـ الأنساب، للسمعاني، ط١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ١٣٨٢هـ.
٨ ـ الإيمان، لابن أبي شيبة، تحقيق: الألباني، المطبعة العمومية بدمشق.
٩ ـ الإيمان، للعدني، تحقيق: حمدي بن حمدي الجابري، الدار السّلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ.
١٠ ـ الإيمان، لابن منده، تحقيق: د. علي ناصر فقيهي.
١١ ـ الإيمان، لابن تيمية، خرَّج أحاديثه: الشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠١هـ.

(ب)

١٢ ـ الباعث على إنكار البدع والحوادث، لأبي شامة الشافعي، تحقيق: مشهور حسن سلمان، دار الراية، ط١، ١٤١٠هـ.

١٣ ـ البداية والنهاية، لابن كثير، مطبعة السعادة، مصر، ط الأولى، ١٣٥١هـ.

(ت)

١٤ ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان.
١٥ ـ التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، للقرطبي، دار الريان للتراث، القاهرة، ط٢، ١٤٠٧هـ.
١٦ ـ تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار إحياء التراث العربي.
١٧ ـ التعريفات، للجرجاني، الدار التونسية للنشر، ١٩٧١هـ.
١٨ ـ تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
١٩ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر، شركة الطباعة الفنية، القاهرة، تصحيح: عبد الله المدني، ١٣٨٤هـ.
٢٠ ـ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للمعلمي، تحقيق: الألباني، المطبعة العربية، لاهور، ط١، ١٤٠١هـ.
٢١ ـ التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ، لابن خزيمة، تحقيق: د. عبد العزيز الشهوان، مكتبة الرشد، ط٢، ١٤١١هـ.

(ج، ح)

٢٢ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، دار الفكر، ١٤٠٥هـ.
٢٣ ـ جامع العلوم والحكم، لابن رجب، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٨هـ.
٢٤ ـ الحجة في بيان المحجة، للأصبهاني، تحقيق: المدخلي ومحمّد بن محمود أبو رحيم، دار الراية، ط١، ١٤١١هـ.
٢٥ ـ الحيدة، لعبد العزيز الكناني.

(د، ر)

٢٦ ـ الدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمّد النعيمي، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٠٨هـ.
٢٧ ـ درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، تحقيق: د. محمّد رشاد سالم، طبع جامعة الإمام، ط١، ١٣٩٩هـ.

٢٨ ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر، دار الكتب الحديثة، ط٢، ١٣٨٥هـ.
٢٩ ـ ذم التأويل، لابن قدامة، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الدار السّلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.
٣٠ ـ ذيل تاريخ بغداد المختصر من تاريخ الدبيثي، اختصره الإمام الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
٣١ ـ ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب، دار المعرفة، بيروت.
٣٢ ـ الرؤية، للدارقطني.
٣٣ ـ الرد على مَن يقول: القرآن مخلوق، لأحمد بن سلمان النجاد، تحقيق: رضا الله محمّد إدريس، مكتبة الصحابة، الكويت.

(س)

٣٤ ـ سبل السلام شرح بلوغ المرام، للصنعاني، مكتبة الرسالة الحديثة.
٣٥ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
٣٦ ـ السنة، لابن أبي عاصم، تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ.
٣٧ ـ سنن أبي داود، بتحقيق: محمّد محيي الدِّين عبد الحميد، ط الثّانية، ١٣٦٩هـ، مطبعة السعادة بمصر.
٣٨ ـ سنن الترمذي، بتحقيق: أحمد محمّد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط١، ١٣٥٦هـ.
٣٩ ـ سنن النسائي، بترقيم وفهرسة: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ.
٤٠ ـ سنن ابن ماجه، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
٤١ ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٩هـ.
٤٢ ـ السيل الجرَّار المتدفِّق على حدائق الأزهار، للشوكاني، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ.

٤٣ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض.

٤٤ ـ شرح حديث النزول، لابن تيمية، طبعة المكتب الإسلامي، ط٦، ١٤٠٢هـ.

٤٥ ـ شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز، خرَّج أحاديثه: الألباني، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٣٩١هـ.

٤٦ ـ الشريعة، للآجري، مطبعة السنة المحمّدية، تحقيق: محمّد حامد الفقي، ط١، ١٣٦٩هـ.

٤٧ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ.

(ص، ض)

٤٨ ـ صحيح البخاري مع الفتح، المطبعة السّلفية.

٤٩ ـ صحيح مسلم، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٠ ـ صحيح ابن حبان، الإحسان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٥١ ـ صحيح الترغيب والترهيب للمنذري، تأليف الألباني.

٥٢ ـ صريح السنة، لابن جرير الطبري، تحقيق: بدر بن يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.

٥٣ ـ صلة الخلف بموصول السّلف، للروداني، تحقيق: د. محمّد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ.

٥٤ ـ ضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري، لأبي شامة.

(ع)

٥٥ ـ عقيدة السّلف أصحاب الحديث لأبي عثمان الصابوني.

٥٦ ـ العلو للعليِّ الغفَّار، للذهبي، تحقيق: محمّد رشيد رضا، مطبعة المنار، مصر، ١٣٣٢هـ.

(ف، ل)

٥٧ ـ فتيا في ذمّ الشبابة والرقص والسماع، لابن قدامة المقدسي.
٥٨ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر، المطبعة السّلفية.
٥٩ ـ فتح القدير، للشوكاني، دار المعرفة، بيروت لبنان.
٦٠ ـ الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط٢.
٦١ ـ لوامع الأنوار البهية، لمحمّد السفاريني الحنبلي، المكتب الإسلامي، دار الخاني، ط٢، ١٤١١هـ.

(م، و)

٦٢ ـ مجموع الفتاوى، لابن تيمية، جمع: عبد الرّحمن بن محمّد بن قاسم النّجدي.
٦٣ ـ مجموعة الرسائل والمسائل، لابن تيمية، تعليق: محمّد رشيد رضا، دار الباز، مكة المكرمة.
٦٤ ـ مختصر العلو، للألباني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠١هـ، بيروت، لبنان.
٦٥ ـ مستدرك الحاكم، دار الفكر، بيروت ١٣٩٨هـ.
٦٦ ـ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، تحقيق: د. قيصر أبو فرح، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
٦٧ ـ مسند الإمام أحمد، المكتب الإسلامي، دار صادر.
٦٨ ـ معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.
٦٩ ـ المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي.
٧٠ ـ المعجم المختص، للذهبي، تحقيق: محمّد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ.
٧١ ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري، تحقيق: محمّد الكشناوي، دار الكتب العربية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٣هـ.
٧٢ ـ مكانة أهل الحديث، للشيخ ربيع بن هادي، الدار السّلفية، ط١، ١٤٠٥هـ.

٧٣ ـ المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لعبد الرّحمن ابن الجوزي، ط الأولى، ١٣٥٨هـ.
٧٤ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار المعرفة، بيروت لبنان.
٧٥ ـ الوافي بالوفيات، للصفدي، اعتناء هلموت ريتر، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٣٨١هـ.

فهرسُ الموضوعاتِ والفَوائدِ

الموضوع	الصفحة
تقريظ للعلَّامة الشيخ حمّاد بن محمّد الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ	٥
مقدمة الطبعة الجديدة	٩
مقدمة التّحقيق	١٣
التّعريف بالمصنِّف	١٤
مولده، ووفاته، وحياته العلمية	١٤
مصنّفاته	١٥
عقيدته	١٦
نصَّان من رسالة الإسماعيلي إلى أهل جيلان	١٧
التّعريف بالكتاب	١٩
توثيق نسبة الكتاب لأبي بكر الإسماعيليّ	١٩
الاستئناس بنقلين عن الإسماعيلي من ابن تيمية وابن حجر	٢٠
استدراك نصٍّ ثالثٍ أصرح من سابقيه، ذكره ابن رجب في جامع العلوم والحكم	٢٢
إشارةُ ابن رجب إلى أنَّ الإسماعيليَّ أرسل كتابه هذا إلى أهل الجبل ...	٢٢
للإسماعيلي رسالتان في العقيدة، إحداهما إلى أهل جيلان، والأخرى إلى أهل الجبل	٢٢
عنوان كتاب الإسماعيلي	٢٢
وصف المخطوط	٢٣
النّقص الموجود في أول المخطوط يُستكمل من خمسة كتب	٢٤
نماذج من النّسخة الخطّيّة	٢٧

الموضوع	الصفحة
نص كتاب: اعتقاد أهل السنة	٣٣
١ ـ الإقرار بالله والملائكة والكتب والرسل	٣٥
٢ ـ قبول ما نطق به الكتاب وصحت به السنة	٣٥
٣ ـ اعتقاد أنَّ الله تعالى مدعوٌّ بأسمائه الحسنى موصوف بالصفات التي سمَّى	٣٦
٤ ـ خلق الله آدم بيده	٣٦
٥ ـ يداه تعالى مبسوطتان	٣٦
٦ ـ استواء الله تعالى على العرش بلا اعتقاد كيف	٣٦
٧ ـ وأنَّه تعالى مالك الخلق، وأنشأهم لا عن حاجة إليهم	٣٦
٨ ـ وهو مدعوٌّ بالأسماء الحسنى، موصوف بما وصف به نفسه ووصفه به نبيُّه ﷺ	٣٧
٩ ـ لا يُعجزه شيء في الأرض ولا في السماء	٣٧
١٠ ـ لا يوصف بما فيه نقص أو عيب أو آفة	٣٧
١١، ١٢ ـ خلق آدم بيده، ويداه مبسوطتان يُنفق كيف يشاء	٣٧
١٣ ـ لا يعتقد فيه الأعضاء والجوارح، وكلمة لشيخ الإسلام ابن تيمية في بيان طريقة السّلف في الصفات، وفوائد من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾	٣٧
١٤ ـ ولا يقولون: إنَّ أسماء الله غير الله، وقول ابن جرير في المسألة: إنَّها من الحماقات الحادثة لا أثر فيها فيُتبَّع، ولا قول من إمام فيُستمع	٣٨
١٥ ـ ويثبتون أنَّ له وجهاً وسمعاً وبصراً وعلماً وقدرة وقوة وعزة وكلاماً	٣٨
١٦ ـ فهو تعالى ذو العلم والقوة والقدرة والسمع والبصر والكلام	٣٩
١٧ ـ ما شاء الله كان، وما لم يشأ لا يكون	٣٩
١٨ ـ لا سبيل لأحد أن يخرج عن علم الله	٣٩

الموضوع | الصفحة

١٩ ـ القرآن كلام الله غير مخلوق، (والكلام على مسألة اللفظ بالقرآن) ٤٠
٢٠ ـ لا خالق على الحقيقة إلَّا الله، وأكساب العباد كلُّها مخلوق لله ... ٤٠
٢١ ـ الخير والشر والحلو والمر بقضاء من الله، (وكلام لابن القيم) ٤١
٢٢ ـ العباد فقراء إلى الله، لا غنى لهم عنه ٤٢
٢٣ ـ نزول الله تعالى إلى سماء الدنيا، (وكلام لابن خزيمة) ٤٢
٢٤ ـ رؤية المتقين لله تعالى يوم القيامة، (واستدلال لطيف من الإمام الشافعي، وقول ابن أبي العز: «هذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدِّين») ٤٢
٢٥ ـ حجب الكفّار عن رؤية الله تعالى ٤٢
٢٦ ـ إثبات الرّؤية دون اعتقاد التّجسيم ٤٣
٢٧ ـ الإيمان قول وعمل ومعرفة، يزيد وينقص، (وكلمة لابن عبد البر) .. ٤٣
٢٨ ـ حكم مرتكب الذنوب ـ صغائر وكبائر ـ وهو مقيم على التوحيد ... ٤٣
٢٩ ـ حكم متعمِّدي ترك الصلاة المفروضة حتى يذهب وقتها بلا عذر . ٤٤
٢٩ ـ تأوّل جماعة من السّلف وعيد تارك الصّلاة بالجاحد لها ٤٤
٣٠ ـ الإيمان والإسلام، إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا ٤٥
٣١ ـ قول كثير من السّلف: إنّ الإيمان قول وعمل والإسلام فعل ما فرض على الإنسان أن يفعله ٤٥
٣٢ ـ حكاية قول من قال: الإسلام والإيمان واحد ٤٦
٣٣ ـ حكاية قول مَن قال: الإسلام مختصٌّ بالاستسلام لله والخضوع له، (وإزالة ابن تيمية إشكالاً بين آيتين ظاهرهما التعارض) ٤٦
٣٤، ٣٥ ـ خروج قوم من أهل التوحيد من النار بشفاعة الشافعين، وأنَّ الشفاعة حق ٤٧
٣٦ ـ الحوض حق، (الإشارة إلى جزء الحوض لبقي بن مخلد) ٤٧
٣٧ ـ الميزان حق، (الإشارة إلى مصنف مفرد فيه) ٤٧
٣٨ ـ الحساب حق ٤٨

الموضوع — الصفحة

٣٩ ـ لا يُقطع لأحد بالجنة أو النار ٤٨
٤٠ ـ من شهد له النبي ﷺ بالجنة، شُهد له بذلك، (كلمة للحافظ أبي عثمان الصابوني) ٤٨
٤١ ـ عذاب القبر حق، والآيات الدالة عليه ٤٨
٤٢ ـ الإيمان بمسألة منكر ونكير، (الدليل على ثبوت هذين الاسمين) ٤٩
٤٣ ـ ترك الخصومات والمراء في القرآن وغيره ٥٠
٤٤، ٤٧ ـ خلافة الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ..... ٥٠ ـ ٥١
٤٨ ـ القول بتفضيل الصحابة، ودليله من القرآن ٥١
الاستدلال على خلافة الصديق بآية من سورة التوبة والفتح، (ومناقشة ابن تيمية لذلك الاستدلال) ٥١
أصل عبارة: «والتابعين لهم بإحسان» ٥١
٤٩ ـ السّابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصار ٥١
٥٠ ـ من أثبت الله رضاه عنه فإنّه لا يسخط عليه ٥١
٥١ ـ من غاظه مكان الصّحابة من الله فهو مخوف عليه ٥٢
٥٢، ٥٣ ـ من فضائل الصّحابة ﷺ ٥٢
٥٤، ٥٥ ـ آية فيها إشارة إلى خلافة الصّديق ..... ٥٣ ـ ٥٤
٥٦، ٥٧ ـ جهاد الكفار وأداء الحج مع الأئمة، وإن كانوا جَوَرة، (وقول ابن أبي العز: «لتعلقهما بالسفر») ..... ٥٤ ـ ٥٥
٥٨ ـ الدعاء لهم بالإصلاح، والعطف إلى العدل ٥٥
٥٩ ـ عدم الخروج بالسيف عليهم ٥٥
٦٠ ـ اجتناب القتال في الفتنة ٥٥
٦١ ـ قتال الفئة الباغية ٥٦
٦٢ ـ ضابط دار الإسلام ودار الكفر ٥٦
٦٣ ـ لا تخلص الجنة لأحد، وإن عمل أي عمل؛ إلّا بفضل الله ورحمته ٥٦

الموضوع	الصفحة
٦٤، ٦٥ ـ ضرب الله آجال الخلائق	٥٧
٦٦ ـ وأن الله تعالى يرزق كل حي	٥٧
٦٧ ـ الإيمان بأن الله تعالى خلق شياطين	٥٧
٦٨ ـ الإيمان بأن الشيطان يتخبط الإنسان، ودليله، (كلمة لابن تيمية والشوكاني، والإشارة إلى رسالة العلامة ابن باز في الموضوع)	٥٧
٦٩ ـ السحر والسحرة، وحكم استعمال السحر، (كلمة للحافظ الصابوني)	٥٨
٧٠ ـ مجانبة البدعة والآثام والفخر والتكبُّر	٥٨
٧١ ـ كف الأذى، وترك الغيبة؛ إلّا لمن أظهر بدعة وهوى، (كلمة للصنعاني في المسائل الست المستثناة من الغيبة)	٥٨
٧٢ ـ تعلم العلم وطلبه من مظانه	٥٩
٧٣ ـ لزوم الجماعة	٥٩
٧٤ ـ التعفُّف في المأكل والمشرب والملبس	٥٩
٧٥ ـ السعي في عمل الخير	٥٩
٧٦ ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، (كلمة لابن القيم فيما إذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه؛ فإنه لا يسوغ إنكاره)	٥٩
٧٧ ـ فضل اتباع الرسول ﷺ، وأنه يوجب المحبة والمغفرة، وبيان الفرقة الناجية	٦٠
كلمة رائعة لابن قدامة في الاتباع	٦١
السماعات وهي ثلاثة	٦٢
سؤال المرّوذي الإمام أحمد عن: القرآن، وحكم من وقف، وحكم القول باللفظ	٦٧
جواب الإمام أحمد على أسئلة تلميذه أبي بكر المرّوذي	٦٨
جواب الخطيب عن سؤال بعض أهل دمشق في الصفات وتخريجه	٧٠
الأصل أنَّ الكلام في الصفات فرعٌ على الكلام في الذات	٧١

الموضوع	الصفحة

عيب أهل البدع أهلَ النقل، والرد عليهم، (كلمة لأبي حاتم الرازي) ... ٧٢
الأحاديث المروية في الصفات ثلاثة أقسام ٧٣
سماعان ٧٦
نقل عن ابن عقيل في مدح أصحاب الحديث وأنَّهم على السّلامة وطريقة السّلف ٧٩
السماعات ٨١
فهرس المصادر والمراجع ٨٣
فهرس الموضوعات والفوائد ٨٩